التمويل الإسلامي من المنظور الجيواقتصادي

المستخلص: تسعى هذه الورقة إلى تجاوز القراءتين السائدتين لخريطة التمويل الإسلامي في الغرب، بين نظريتي الانبهار (القناعة بمصداقية مبادئ الاقتصاد الإسلامي) والمؤامرة (الاستحواذ على مدخرات المسلمين)، عبر المقاربة الجيواقتصادية.

وتكشف عن أن التمويل الإسلامي والرقابة الشرعية أصبحا حقلا لصراعات قوى بين أطراف فاعلة مختلفة تتمثل في الحكومات، وسلطات الإشراف والتقنين، والمصارف التقليدية الكبرى، ومكاتب المحاماة والاستشارات المالية الدولية، .. إلخ.

ويتعين على الاقتصاد الإسلامي أن يتعاطى مع هذا الواقع الجديد من منظور استراتيجي وخطة بعيدة المدى وأن يثري صندوقه التحليلي بأدوات جديدة كالذكاء الاقتصادي، والقوة الناعمة، والذكاء التشريعي، والذكاء الأخلاقي والأمن الأخلاقي.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي - الجيواقتصاد - الذكاء الاقتصادي - الذكاء الفقهي – القوة الناعمة – ذكاء القوة

مقدمة

إن العالم تغير وكذلك المفاتيح لفهمه المتمثلة في مرجعيات جديدة، وتحديات جديدة، وفاعلين جدد ينافسون الفاعلين التقليديين على النفوذ والسيادة والأخذ بزمام الأمور. فلم يعد يقوده قطبان، ولم يعد أيضا يعكس الصورة المبسطة القائلة بخضوعه المطلق لهيمنة الولايات المتحدة ولا حتى للثلاثية: الولايات المتحدة وأوروبا واليابان بعد دخول فاعلين جدد، على رأسهم القوى الصاعدة التي تنتمي إلى مجموعة العشرين[١]. ولأول مرة في التاريخ لا تنتمي القوى العظمى إلى حضارة واحدة، ولكن إلى حضارات عديدة ومتنوعة[٢]. ومن الضروري أن يؤدي هذا التفاعل الحضاري إلى تحسين نوعية حياة

---

(١) تضم مجموعة العشرين الاتحاد الأوروبي، والأرجنتين، وأستراليا، وإفريقيا الجنوبية، وألمانيا، واندونيسيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبريطانيا، وتركيا، وروسيا، والصين، وفرنسا، وكندا، وكوريا الجنوبية، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والهند، والولايات المتحدة، واليابان.

(2) Tanguy Struye de Swielande, *Les Etats-Unis face aux puissances émergentes*: *quelles stratégies à disposition des protagonistes*, Chaire InBev Baillet-Latour "Union européenne-Chine", Note d'analyse 6, Louvain: Université Catholique de Louvain, février 2010, p. 14.

البشر بدلا من تعميق التفاوت وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء كما هو حاصل اليوم.

إن نهاية الحرب الباردة والانتقال من بنية ثنائية الأقطاب إلى بنية متعددة الأقطاب، قد وضع في الواجهة الأولى الصراع الجيواقتصادي، وأدى إلى إعادة النظر في عناصر الثروة والقوة والأمن والهوية - الوطنية والثقافية والدينية والأخلاقية - التي لم تعد تنحصر في حدود الفضاء الوطني بمفهومه التقليدي الذي ظهر في أوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر[٣]، ولم تعد تنحصر كذلك في الدول والشركات العابرة للقوميات، فظهر فاعلون جدد يتمثلون في المنظمات بين الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والتكتلات الإقليمية، وتدويل بعض الفاعلين التقليديين عبر تجمعات المهنيين والمستهلكين أو حتى لمواطنين من شتى أنحاء العالم حول قضية معينة. إن أهداف هؤلاء هي واحدة: السلطة – أو النفوذ على الأقل – والربح[٤].

في ظل هذا الصراع الجيواقتصادي أعربت العديد من الدول عن نيتها في استقطاب التمويل الإسلامي وسعت إلى وضع التدابير المناسبة لإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق هذا الهدف. وأتت الأزمة المالية العالمية وما أنتجته من كوارث من قناعة بعض الحكومات بجدية مبادئ التمويل الإسلامي وبالدور الذي يمكن أن يلعبه في استقرار النظام المالي العالمي. قالت وزيرة الاقتصاد الفرنسية في هذا الصدد في افتتاح قمة العشرين المنعقدة بلندن في ٢ أبريل ٢٠٠٩م: "قد يكون من المناسب الاستلهام من مبادئ التمويل الإسلامي لإصلاح النظام المالي العالمي"[٥]. لا شك أنه بإمكان مبادئ التمويل الإسلامي الإسهام في تحقيق هذا الإصلاح، ولكن مجرد إعلانها - دون إثبات كفاءتها الفعلية على أرض الواقع - لا يكفي. لذلك لا بد من معطيات واقعية ودراسات إحصائية تثبت مدى مصداقيتها كما يشير محافظ البنك المركزي الفرنسي كريسيتون نوابيه[٦].

---

(3) Kenichi Ohmae, *De l'État-nation aux Etats-régions*, Paris: Dunod, 1996; translated from *The End of the Nation-State*, New York: Simon and Schuster Inc., 1995; Yann Roch et Bernard Jouve, *Des flux et des territoires: vers un monde sans Etats*, Québec: Presses Universitaires du Québec, 2006.

(4) Bernard Carayon, *Intelligence économique, compétitivité et cohésion sociale*, Paris: La Documentation Française, 2003, p. 17.

(5) Isabelle Chapellière, *La finance islamique est-elle plus responsable?*, Metis, 19 avril 2010.

(6) Christian Noyer, *Stabilité mondiale, l'avenir des marchés de capitaux et de la finance islamique en France*, séminaire Euromoney, Conférence de Paris sur la finance islamique, Paris, 29-30 septembre 2009, p. 5.

لا جرم أن الاقتصاد الإسلامي لا يمكنه أن يقف بمنأى عن هذه التطورات الجيواقتصادية، ومن الضروري أن يثري صندوق أدواته التحليلية لقراءة الواقع بموضوعية والتعاطي معه من منظور استراتيجي وتخطيط بعيد المدى لأن هذا الوضع قد لا يغير شيئا في نهاية المطاف من حيث المضمون إذا لم تشترك كل الأطراف في صنعه بشكل متكافئ وفعال.

وبعد أن عرضت مادة جديدة عنوانها "جيواقتصاد التمويل الإسلامي" على المشرفين على ماجستير التمويل الإسلامي بمدرسة إدارة الأعمال بجامعة ستراسبورغ وماجستير الاقتصاد والتمويل الإسلامي بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي بباريس وقمت بتدريسها في شهر مارس ٢٠١٠م، أرتأيت أن أعرض في هذه الورقة مدخلا مبسطًا للتمويل الإسلامي من المنظور الجيواقتصادي لتنويع المناظر وربط الصناعة المصرفية الإسلامية بالواقع الذي يحكم العلاقات الدولية المعاصرة بين الدول التي أبعدت بينها كل نية في الصراع العسكري وجندت طاقاتها نحو الصراع الاقتصادي(٧).

إن التحدي الذي واجهني عبر هذه الورقة لا ينحصر في نقل عالم الجيواقتصاد المفهوم للناطقين بالانجليزية أو الفرنسية إلى العالم المفهوم للناطقين بالعربية فحسب، بل من الضروري أيضا أن تكون الأدوات التحليلية المستخدمة في هذه المقاربة مفهومة، وإلا فسوف يميل الأمر إلى شرح غامض بما هو أغمض منه. ومن أبرز هذه الأدوات: الفضاء (space)، والقوة والسلطة (power)، والقوة الناعمة (soft power) والذكاء الاقتصادي (competitive intelligence) (الجدول ١).

جدول رقم (١)

تعريف لبعض المفاهيم الرئيسة في المقاربة الجيواقتصادية

التسمية بالعربية	التسمية بالفرنسية	التسمية بالانجليزية	التعريف المقترح
الفضاء	Espace	space	هو المساحة الممتدة والمتحركة، وقد يكون حسيًا (حقيقيًا) أو معنويًا (إفتراضيًا).
السلطة والقوة	pouvoir et puissance	power	القدرة المزدوجة للتأثير على الأطراف الفاعلة الأخرى وإعادة بناء الفضاء.
القوة الناعمة	Puissance douce	soft power	هي القدرة على التأثير بشكل غير مباشر

(7) Luttwak, *op. cit.*, p. 42.

			على مجـرى الأمـور بـدفع الفـاعلين الآخرين على تبني أفكـار، أو قـيم، أو معايير أو حتى متابعة أهداف معينة دون أن يشعروا بأنهم مجبرون على ذلك.
الـــــــذكاء الاقتصادي	intelligence économique	competitive intelligence	هي البحث والتفسير المـنظم للمعلومـات الإستراتجية من أجل استكـشاف نوايـا الأطـراف الفاعلـة، ومعرفـة قـدراتها الحقيقية، وجوانب القوة والضعف لديها.

تعريف مفهوم الجيواقتصاد

من الناحية اللغوية، "الجيواقتصاد" (geo-economics) كلمة انجليزية الأصل محدثـة مركبة من جزأين:

الأول: "الجيو" (geo) كلمة تنحدر من اليونانية القدية "γη η"، وتعني الأرض، ويرادفها كلمات المساحة، والفضاء، والمتسع أو المكان الواسع من الأرض. وقد حرصت أن أكتـب في الجدول (٢) هذه المرادفات باللغتين الفرنسية والانجليزية ليتـضح المقـصود وتتجلـى الصورة بشكل أوضح للناطقين بهاتين اللغتين.

الثاني: "الاقتصاد" (economics)، والمقصود هو عالم الاقتصاد وما يرتبط به مـن نشاطات الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، والتمويل، وما يترتـب عليهـا مـن علاقـات وتبادلات ومنافسات وصراعات.

وعليه فإن موضوع الجيواقتصاد هو دراسة التفـاعلات والتـداخلات والتركيبـات المعقدة بين الفضاء والاقتصاد.

جدول رقم (٢)

كتابة مرادفات كلمة "جيو" باللغات العربية والفرنسية والانجليزية

العربية	الفرنسية	الانجليزية
الأرض	terre	earth
المساحة	aire	area
الفضاء	espace	space
المتسع	étendue	extent

أما من الناحية الاصطلاحية فلا يوجد تعريف جامع مانع لمفهوم الجيواقتصاد حتى عند الخبير الاستراتيجي الأمريكي إدوارد لوتواك[٨] الذي اشتهر به عبر مقالته المشهورة "من الجيوسياسة إلى الجيواقتصاد"[٩] وكتابة "الحلم الأمريكي في خطر"[١٠]. وفي هذا الكتاب يتبين أن مؤلفه يتردد بين تعريفين:

في التعريف الأول يحتل الاقتصاد مكان السياسة في القيادة. وعليه يجب على الولايات المتحدة أن تخوض في سباق الأسلحة الجيواقتصادية بإعطاء الأولوية للأسلحة الهجومية المتمثلة في التكنولوجيا المتطورة مع التنسيق المحكم بين البحث والتطوير المدعم من قبل الدولة والإنتاج الصناعي في القطاعات الإستراتيجية. فليس هناك حاجة لدعوة الدول المنافسة أن تفتح أسواقها الداخلية أو للحفاظ على تحسين العلاقات الدبلوماسية. يجب على علاقات القوة أن تفرض نفسها لأنها الوسيلة الوحيدة لضمان الاتفاقات التجارية التي تخدم الأمن القومي للولايات المتحدة[١١]. ومن أنصار هذه السياسة المدرسة الصناعية الأمريكية التي ترى أن قطاع الصناعة يمثل الركيزة الأساسية للتنافسية الوطنية[١٢].

أما في التعريف الثاني فإن الجيوسياسة التقليدية مطالبة بإدراج البعد الاقتصادي في علاقات القوة بين الأمم، وحتى بجعل التجارة الدولية هي الركيزة الأساسية للرفاهية[١٣]. ويستند هذا الطرح إلى المذهب التجاري أو المركنتيلي ويربط المقاربة الجيواقتصادية بأفكار المنظرين لهذا المذهب في الولايات المتحدة على رأسهم ألكسندر هميلتون (Alexander Hamilton) (١٧٥٧-١٨٠٤م) وهنري كلاي (Henry Clay) (١٧٧٧-١٨٥٢م).

---

(٨) إدوارد نيكولاي لوتواك: ولد في ١٩٤٢م برومانيا، اقتصادي أمريكي متخصص في الجيوسياسة والإستراتيجية، وهو عضو في مجمع دراسات الأمن القومي (National Security Study Group) بوزارة الدفاع الأمريكية ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (Center for Strategic and International Studies) في واشنطن.

(9) Edward Luttwak, *From Geopolitics to Geo-Economics*, National Interest 20, 1990, pp. 17-24.

(10) Edward Luttwak, *Le rêve américain en danger*, Paris, Odile Jacob, 1995; translated from *The Endangered American Dream: How to Stop the United States From Being a Third World Country and How to Win the Geo-Economic Struggle for Industrial Supremacy*, New York: Simon & Schuster, 1993.

(11) Edward Luttwak, *op. cit.*, pp. 34-35.

(12) Steve Cohen et John Zysman, *Manufacturing Matters, the Myth of the Post-Industrial Economy*, Basic Books, New York, 1987; Steve Cohen, *Geo-Economics: Lessons from America's Mistakes*, The Berkeley Roundtable on the International Economy, University of California, Working Paper 40, September 1992.

(13) Edward Luttwak, *op. cit.*, pp. ٤١-٤٢.

وعرفه الخبير الاستراتيجي الفرنسي جان فرنسوا دغوزان (Jean-François Daguzan)[١٤] في مقالة عنوانها "النجاة من الأزمة أو العودة المفاجأة للجيواقتصاد" قائلاً: "الجيواقتصاد هو دراسة التدفقات الاقتصادية والاجتماعية وتفاعلات الأطراف الفاعلة فيها - سواء كانت دولة أو غيرها – المرتبطة بالسلطة، أي - بعبارة أخرى - دراسة قدرة هؤلاء الفاعلين على التأثير و/أو عدم التأثير على هذه التدفقات"[١٥].

وعرفه الخبير الجيواقتصادي الفرنسي باسكال لورو (Pascal Lorot)[١٦] من حيث موضوع الدراسة بقوله: "يتولى الجيواقتصاد تحليل الاستراتيجيات الاقتصادية – وبالأخص التجارية – التي تقررها الدولة في الإطار السياسي لحماية اقتصادها القومي أو بعض القطاعات المحددة بدقة، ومساعدة شركاتها الوطنية للسيطرة على التكنولوجيات و/أو غزو السوق العالمي في إنتاج أو تسويق بعض القطاعات الحساسة التي تمنح الحائزين عليها – دولا أو شركات وطنية – عنصر قوة ونفوذ على المستوى الدولي وتساهم في تعزيز دورهم الاقتصادي والاجتماعي".

ومن خلال استقراء الأدبيات المتوفرة باللغتين الانجليزية والفرنسية، يتضح أن "الجيواقتصاد" لفظ متعدد المعاني يحمل دلالات مادية، ومعنوية، ووصفية، ومعيارية، ومعرفية منها:

---

(١٤) جان فرنسوا دغوزان (Jean-François Daguzan): من مواليد ١٩٥٣م، حصل على دكتوراه في القانون والعلوم السياسية، وهو كبير الباحثين في مؤسسة البحوث الإستراتيجية (*Fondation pour la Recherche Stratégique*)، وأستاذ في جامعة باريس ٢، كلف بعدة مهام في الشؤون الصناعية البحث والتطوير بالأمانة العامة لوزارة الدفاع (*Secrétariat général de la défense nationale*) (١٩٨٧-١٩٩١م) المرتبطة مباشرة برئيس الوزراء. وشغل منصب كبير الباحثين ثم نائب الأمين العام في مركز البحوث والدراسات في الإستراتيجية والتكنولوجيا (Centre de recherche et d'étude sur les stratégies et les technologies) (١٩٩١-١٩٩٨م)، ومدير الدراسات في مؤسسة البحر الأبيض المتوسط للدراسات الإستراتيجية (Fondation méditerranéenne d'études stratégiques) (١٩٩٦-٢٠٠٠م)، ويشغل أيضًا منصب رئيس تحرير مجلة الجيواقتصاد (Géoéconomie) ومجلة المشرق والمغرب (Maghreb-Machrek).

(15) Jean-François Daguzan, *Survivre à la crise ou le retour brutal de la géoéconomie*, Revue Géoéconomie, 2009, n°50, pp. 31-38.

(١٦) بسكال لورو (Pascal Lorot): من مواليد ١٩٦٠م، حصل على دكتوراه في الاقتصاد بمعهد العلوم السياسية بباريس ودكتوراه في العلوم السياسية بجامعة باريس ٢، ويشغل – منذ عام ٢٠٠٣م- منصب رئيس مجلس إدارة "معهد شواصول للسياسة الدولية والجيواقتصاد" (Institut Choiseul pour la politique internationale et la géoéconomie)، وهو مؤسس ومدير مجلة "الجيواقتصاد منذ عام ١٩٩٧م.

- النموذج الإرشادي (paradigm) الجديد الذي يفسر بطريقة أفضل علاقات القوى الدولية.
- دراسة العلاقة بين الجغرافيا والاقتصاد أو بالتحديد الفضاء والاقتصاد.
- المناطق الجغرافية التي تتميز بموارد اقتصادية ذات الأهمية البالغة، فيتم الحديث عن "جيو اقتصاد الزراعة"، و"جيو اقتصاد الماء"، و"جيواقتصاد الطاقة"، أو التي تتميز على نقيض ذلك بموارد اقتصادية ذات الضرر البالغ، فيتم الحديث في هذه الحالة عن "جيواقتصاد المخدرات"، و"جيواقتصاد صناعة الجنس"، إلخ.
- الفضاءات الافتراضية كالحديث عن "جيواقتصاد التكنولوجيا" و"جيواقتصاد الابتكار".
- التوسع والامتداد الفضائي عبر القوة الاقتصادية والمعارك الاقتصادية التي يهدف من خلالها الاستحواذ على فضاءات جديدة.
- التكتلات الإقليمية التي تخلق مناطق تجارية جديدة.

من جهة أخرى، يعرف الجيواقتصاد من المنظور الجيوسياسي بأنه التخصص الذي يتخذ كموضوع دراسة الاستراتيجيات الاقتصادية للدول وفق موقعهم الجغرافي وقوتهم السياسية، أو الرهانات السياسية للتجارة الدولية[١٧]. وعليه يظهر الجيواقتصاد كقراءة جيوسياسية للاقتصاد باعتبار أن الجيوسياسية تدرس كيفية إنشاء الأقاليم من خلال السلطة السياسة، أو الاقتصادية أو الاثنين معًا.

ويعرف من منظور العلاقات الدولية بأنه يدرس القوى والرهانات الاقتصادية في العلاقات الدولية باعتبار أن السياسة الخارجية لا تقتصر على حماية المصالح السياسية فحسب، بل تشمل أيضًا المصالح الاقتصادية التي تحملها أشكال المواجهة الجديدة.

ويعرف الجيواقتصاد من منظور الجغرافيا الاقتصادية بتوليه دراسة دور المناطق (regions)، والأقاليم (territories)، والمدن في الديناميكية الاقتصادية وآثار ذلك على هياكل السلطة وأشكال التفاعل بين الدول، والمناطق، والأقاليم، والمدن المعنية. وعليه يرتكز الجيواقتصاد على الجيوفضاء أو المعلومة الجغرافية التي ترتبط بالمكان الجغرافي[١٨].

(17) Sylvain Allemand, *La géoéconomie, les enjeux politiques du commerce*, entretien avec Pascal Lorot, Sciences Humaines, Hors-Série n°22, septembre-octobre 1998.
(18) Bob Ryerson (2008), *La géoéconomie*, Direction Magazine, 17 juin.

وعلى ضوء ما طرح سابقًا من إشكالات، أعرف الجيواقتصاد من حيث الموضـــوع على النحو التالي:

الجيواقتصادي هو **دراسة تدفقات حقل معين بأشكالها المتعددة، وتفاعلات العناصر والأطراف الفاعلة فيه، وقدرتها على التأثير و/أو عدم التأثير على مسار هذه التدفقات.**

ومن أبرز الخصائص التي يتميّز بها هذا التعريف ما يلي:

- اعتبار أن التدفقات تأخذ أشكالاً متعددة وبإمكانها أن تتضمن، إضافة إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، جوانب قيمية وأخلاقية ومعيارية.
- عدم الاقتصار على المستوى الكلي (الاقتصادات الوطنية) وفتح المجال للتحليـــل المتعدد المستويات الذي يتضمن فاعلين دون مستوى أو فـــوق مـــستوى الدولـــة: المناطق، والمدن، والتكتلات الإقليمية.
- عدم الاقتصار على دراسة كيفية ترابط الأطراف الفاعلة وتأثير بعضها على بعـــض فحسب، وإنما يتعداها ليأخذ بعـــين الاعتبـــار العناصـــر الاقتـــصادية، والـــسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والأخلاقية وتأثير بعضها على بعض.
- عدم اقتصاره على دراسة العلاقة بين الفضاء السياسي (الجيوسياسة) والاقتصادي (الجيواقتصاد)، وإنما يتعداها ليشمل الفـــضاء الثقـــافي (الجيوثقافـــة) والأخلاقـــي (الجيوأخلاق)، والاجتماعي (الجيواجتماع)[١٩].

نبذة تاريخية عن المقاربة الجيواقتصادية

ظهرت كلمة "الجيواقتصاد" (geo-economics) في الأصل باللغـــة الانجليزيـــة - فـــي الولايات المتحدة - في أواخر الأربعينيات من القرن الميلادي الماضـــي علـــى الأقـــل[٢٠]. واشتهرت عبر كتابات الخبير الاستراتيجي الأمريكي إدوارد لوتواك، ثم انتقلت بعد ذلك إلـــى لغات أخرى ومنها العربية منذ أواخر القرن العشرين[٢١].

---

(19) Jean-Paul Charnay, *Géo-sociologie, note méthodologiques*, Géostratégique, n°12, avril 2006, pp. 19-36.

(20) Maurice Parmelee, *Geo-economic regionalism and world federation*, New York: Exposition Press, 1949; Henry Carter Rea, *Geoeconomics*: *Geological Note*, *AAPG* (*American Association of Petroleum Geologists*) *Bulletin*, Volume 47, Issue 4., April 1963, pp: 695 – 696.

(٢١) ماهر إسماعيل الجبوري، التكتلات التجارية دراسة في التحول من الجيوسياسة إلى الجيواقتـــصاد، رسالة الماجستير، بغداد: جامعة بغداد، ١٩٩٩م.

وبالرغم من أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول الأسس التاريخية للمقاربة الجيواقتصادية، فإنني لا أتفق مع الرأي القائل بأن الجيواقتصاد تخصص وُجِد عند المسلمين ولكنهم قصروا في البحث عنه[٢٢]. وليس هناك عيب في تلقي العلوم الدنيوية عن الغير سواء كانوا على مستوى أعلى، أو مماثل، أو حتى أدنى، ولله درّ القائل:

لن تنال العلم إلا بستة سأنبيك عنها ببيان
ذكاء وحرص وافتقار وغربة وتلقين أستاذ وطول زمان

إن أهم شيء هنا يكمن في بذل الجهد لتجاوز مرحلة التتلمذ والتحصيل والارتقاء تدريجيا إلى مرتبة الإسهام في التراث المعرفي الإنساني بإضافات علمية جادة وإنجازات فنية متميزة.

ويرى بعض الباحثين بأن المقاربة الجيواقتصادية ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة[٢٣].

ويرى بعضهم أن هذه المقاربة ليست جديدة وأن التصور الجيوسياسي للعالم الذي ساد أثناء الحرب الباردة أدى إلى طمس الخلفيات الجيواقتصادية[٢٤].

ويرى بعضهم الآخر أن المقدمات المعرفية لما يعرف اليوم بالجيواقتصاد تجد جذورها في الحضارات السومرية والمصرية والرومانية واليونانية[٢٥].

إن المقاربة الجيواقتصادية ليست جديدة كممارسة، ولكن الجديد هو أن الظروف الدولية لترويجها أصبحت أكثر ملائمة تحت هاجس التنافسية التي تحولت إلى مسألة أمن قومي. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن استخدام كلمة "جيو" لا يخلو من إفراط إذ كيف يعقل أن تستحدث كلمة "الجيواستراتيجية" مع أن الفضاء هو أحد الأبعاد المعتادة في التفكير

---

(٢٢) يقول محمد موسى عثمان - رئيس قسم الاقتصاد بجامعة الأزهر - عن الجيواقتصاد: "بحثت عن هذا العلم من المنظور الإسلامي فوجدت أنه موجود عندنا ولكننا قصرنا في البحث عنه حيث توجد ثماني آيات قرآنية تتحدث عنه صراحة ومنها قوله: [هُوَ أَنشَأَكُم منَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا] (هود: ٦١)"، ينظر محمد موسى عثمان، نجاة المصارف الإسلامية من الأزمة المالية شهادة نجاح جديدة، الاقتصاد الإسلامي، العدد ٣٤٨، ربيع الأول ١٤٣١هـ - مارس ٢٠١٠م، ص ٢٠.

(23) Peter Taylor (2001), *Geoeconomics*, in Barry Jones, *Routledge Encyclopedia of International Political Economy*, New York, Routledge, 2001, p. 597.

(24) Armand Mattelart, *La mondialisation de la communication*, P.U.F. Que sais-je ?, 2008, p. 65.

(25) Yannick Brun-Picard, *Prémisses géoéconomiques*, www.solidarite-internationale.com, 2006, p. 1.

الاستراتيجي. فكل إستراتيجية تندرج بشكل طبيعي في فضاء تسعى إلى الهيمنة عليه من الناحية المادية (ترسيم الأقاليم ضمن حدود) أو غير المادية (مراقبة قنوات الاتصال، أو تدفقات السكان، أو البضائع أو المعلومات).

الجيواقتصاد تخصص في طريق التكوين

إن الجيواقتصاد ليس علمًا قائما بذاته وإنما هو تخصص جديد في طريق التكوين ظهر منذ بداية التسعينيات من القرن الميلادي الماضي وساهم في بنائه متخصصون في الجيواسترتيجية، والجيوسياسة، والجغرافيا، والاقتصاد السياسي والاقتصاد الدولي.

وانبثقت عنه مؤسسات كالمعهد الأوروبي للجيواقتصاد الذي تحول إلى معهد شواسول للسياسة الدولية والجيواقتصاد[٢٦] ومدرسة الحرب الاقتصادية[٢٧]، ومواد تدريسية، وشهادات علمية، وأبحاث ضمن كراسي علمية، ودورات تدريبية، ومؤتمرات دولية (ملحق ١).

على مستوى النشر العلمي ظهرت في عام ١٩٩٧م مجلة متخصصة سميت "المجلة الفرنسية للجيواقتصاد"، ثم تحولت إلى مجلة "الجيواقتصاد".

ويعرض المعهد العالي للعلاقات الدولية والإستراتيجية (باريس) بخصوص شهادته "الجيواقتصاد والذكاء الاستراتيجي" دراسة إحصائية توضح القطاعات التي يتوجه إليها المتخرجين. وتم الحصول على هذه الإحصاءات من استجوابات طلاب دفعات ٢٠٠٣-٢٠٠٨م الذين شاركوا في المسح سنة بعد حصولهم على الشهادة. ويتبين من الرسم البياني (١) أن الحاصلين على هذه الشهادة يتوجهون إلى قطاع الدفاع، والاستشارة، والدراسات العليا، والنشاط السياسي والدبلوماسي، والقطاع المدني والتجاري، والاتصال والإعلام، والمنظمات غير الحكومية التي تنشط في القطاع الخيري لتقييم مخاطر الدول التي تخطط للنشاط فيها.

(26) Institut Choiseul pour la politique international et la géoéconomie – Paris.
(27) Ecole de Guerre Economique – Paris.

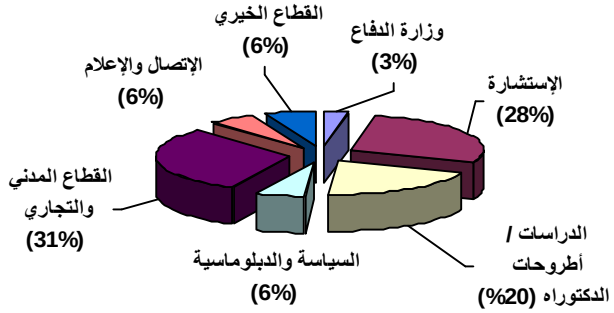

المصدر: ISRIS, *Maquette de présentation de l'école*, 2010-2011, p. 5

الرسم البياني (١): القطاعات التي يتوجه إليها الحاصلون على ماجستير الجيواقتصاد والذكاء الاستراتيجي في المعهد العالي للعلاقات الدولية والإستراتجية بباريس.

موضوع المقاربة الجيواقتصادية

إن موضوع المقاربة الجيواقتصادية هو دراسة العلاقات بين القوة والسيطرة والفضاء. ولكن هذا الفضاء هو افتراضي بحيث أن حدوده تمتد وتتحرك باستمرار، أي أنه - بعبارة أخرى - فضاء متحرر من الحدود الإقليمية التي تجسد الجيوسياسة[٢٨]. وبهذا تحاول الدول أن تنافس الشركات الكبرى في استراتجياتها العابرة للقوميات.

ولا يقتصر هذا الفضاء - في تقديري-، في ظل موجة تسويق العالم، على المحسوسات والملموسات والماديات، بل يمتد إلى المعنويات، وبالأخص إلى القيم والأخلاق والرموز لتوظف لأغراض تسويقية، بفضل الإمكانيات الهائلة التي يتيحها علم الحاسوب، والبيوتكنولوجية[٢٩]، وعلوم النانو[٣٠]، وبشكل عام العلوم الإدراكية (cognitive sciences) التي تشمل كافة العلوم التي تدرس المعرفة وعملياتها (علم النفس، اللسانيات، النوروبيولوجيا، المنطق، الحاسوب)، وبالتالي فإن المخاطر التي تواجه البشرية

(28) Pascal Lorot, *De la géopolitique à la géoéconomie*, Revue Française de Géoéconomie, n° 1, mars 1997, p. 29.

(٢٩) باعتبار أن تركيبة البيولوجية مع تكنولوجيات الإعلام تفتح المجال للتلاعب المباشر بالكائنات الحية، وبالتالي بتصور الإنسان لنفسه ولما حوله.

(٣٠) تهتم علوم النانو (*nanosciences*) بدراسة الظواهر والتلاعب في المادة على المستوى الذري، والجزيئي، والماكروجزيئي.

اليوم لا تقتصر على الجوانب المحسوسة فحسب، بل تشمل أيضًا الجوانب المعنوية التي تمس نظرة الإنسان لنفسه، وللكون، وللحياة، وعلاقته بغيره.

موقع الجيواقتصاد من العلوم الأخرى ذات الصلة

تتداخل المقاربة الجيواقتصادية مع العديد من التخصصات وعلى رأسها الجيوسياسة، والجغرافية، والاقتصاد الدولي كما يظهر في الشكل (١).

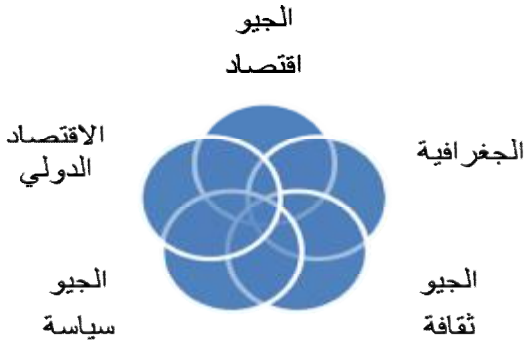

شكل (١): التداخل بين الجيواقتصاد وتخصصات أخرى

ومن هنا يطرح السؤال التالي: ما هو موقع الجيواقتصاد من العلوم الأخرى ذات الصلة؟

هل يشكل انقطاعًا معرفيًا؟ أي بعبارة أخرى هل يملأ فراغًا معرفيًا تركته المكونات العلمية الأخرى بحكم أن تفسيراتها للعالم لم تعد مقنعة أو أنها أصبحت حواجز أمام الفهم الموضوعي للتغيرات التي يشهدها العالم بعيدًا عن الألفاظ النمطية التي تعيق التفكير السليم، والتحيزات الإيديولوجية التي تعرقل النظر العلمي الموضوعي.

إن الجواب على هذا السؤال ليس بالأمر الهين لأن اهتمام الباحثين والمتمرسين بالجيواقتصاد يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم رضاهم بالنماذج التحليلية التقليدية لتفسير حالة العالم وهندسة نظامه الراهن. وهذا يفسر إلى حد ما الاهتمام بالمقاربة الجيواقتصادية من قبل باحثين من حقول معرفية مختلفة.

انطلاقًا من هذه الوضعية المعرفية المتعددة الأشكال يظهر الجيواقتصاد بأنه:

- تعبير يلخص إحساس معين بالعالم أكثر التصاقًا بالواقع.
- وطريقة تفسيرية لهذا العالم.

• وتشكيلة اصطلاحية مكونة من كلمتين منحدرتين من الجغرافيا التي تهتم بالفاعلين والاقتصاد الذي يهتم بإنشاء الموارد البشرية والمعنوية والمادية.

• وتشكيلة لغوية مستندة إلى كلمة "الجيوسياسة" عن طريق القياس أو - على الأقل- التشابه الشكلي. وبالرغم من اتخاذ مفهوم "الجيواقتصاد" لنفس البنية الشكلية التي عليها مفهوم "الجيوسياسة"، واستخدامه لنفس المرجعية الدلالية، فإنه يقدم تفسيرا مباينًا للعالم. فبينما تشير الجيوسياسية إلى العلاقات بين الأقاليم والسلطة السياسية، فإن الجيواقتصاد يشير لأول وهلة إلى العلاقات بين الجغرافيا والاقتصاد. ولكن الفحص المعرفي الدقيق يبين أن هذا الارتباط يقتصر على البنية الدلالية لكلمة الجيوسياسة وأن الجيواقتصاد يدعو إلى ضرورة استبدال السلطة السياسية التقليدية للدول بشكل جديد من السلطة - أقل تمركزًا - يتمثل في الاقتصاد(٣١).

وبسبب هذه التقاطعات بين الجيواقتصاد والتخصصات الأخرى ذات الصلة لا يوجد اتفاق عن موقعه في خريطة العلوم:

هل هو فرع للجيوسياسة ؟
أم للاقتصاد الدولي ؟
أم للاقتصاد السياسي ؟
أم للجغرافيا ؟

وإذا أخذنا - على السبيل المثال - العلاقة بين الجيواقتصاد والجيوسياسة يظهر أن الجيواقتصاد يدرس استراتجيات القوى الاقتصادية بين الأمم. وهو لا يهدف إلى التحكم في الأقاليم بالمفهوم التقليدي، ولكن الحصول والمحافظة على وضعية قوة في الاقتصاد العالمي. من جهة أخرى، إن الجيواقتصاد لا يعني نهاية الصراعات العسكرية والمطالبات الإقليمية التقليدية عبر الاستقلال أو الحكم الذاتي. ولفهم التوزيع الجديد لعلاقات القوى في خريطة الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب الباردة لا يمكن الاستغناء عن التحليل الجيوسياسي والتحليل الجيواقتصاد(٣٢). وهذا يبين أن ظهور الجيواقتصاد لم يؤدي إلى نهاية الجيوسياسة والجغرافيا كما تنبأ بعض الاقتصاديين في نهاية القرن الماضي.

(31) Philippe Beaumard et Pascal Lorot, *Le champ géoéconomique: une approche épistémologique*, La Revue Française de Géoéconomie, Vol. 1, N°3, automne 1997.
(32) Pascal Lorot, *La nouvelle grammaire des rivalités internationales*, in *Introduction à la géoéconomie*, Pascal Lorot (sous la direction), Paris: Economica, 1999, p. 15.

فالجيوسياسة تداركت نفسها وأدرجت بعض عناصر الجيواقتصاد في تفسير تنظيمات الفضاء، والجيواقتصاد أدى إلى تراجع دور الدولة ولإقليمها في التحليل الجغرافي.

إضافات المقاربة الجيواقتصادية

من أبرز إضافات المقاربة الجيواقتصادية للفكر الاقتصادي المعاصر:

- الإسهام في فهم أفضل للعلاقة بين الفضاء، والقوة والسيطرة التي لا تنحصر بالضرورة في الفاعلين الذي ينشطون في السوق.
- تسليط الضوء على:

- علاقات سيطرة جديدة تتم عبر التنظيم الشبكي الذكي.
- فاعلين جدد من غير الدول والشركات العابرة للقوميات.
- عناصر سيطرة جديدة تؤثر على مسار سياسات القوى والنفوذ والتأثير .

وهي بذلك تبتعد عن المقاربة النيوكلاسيكية التي تحجب علاقات القوة والسيطرة والنفوذ عبر اليد الخفية التي تنظم الأسواق من تلقاء ذاتها. في حين لا يزال بعض الباحثين يرون بأن النموذج الاقتصادي الإسلامي يؤكد على سيادة مبدأ المنافسة الكاملة بين المتعاملين والتي تعكس سعر التوازن للسلع والخدمات. وبهذا فإن الذي يحكم انتشار بعض أدوات التمويل الإسلامي- مثل التورق- على حساب البعض الآخر ليس السوق فحسب[٣٣]، وإنما أيضًا علاقات القوى والنفوذ.

القوة الصلبة والقوة الناعمة وقوة الذكاء

إن السيطرة العسكرية من المنظور الجيواقتصادي لم تعد إلا عاملا بين عوامل أخرى بحيث لا يوفر إلا نفوذًا نسبيًا على العالم. بعبارة أخرى لم يعد ممكنا لأي دولة أن تفرض قيمها، ومبادئها، وأخلاقياتها، ومعايرها عبر القوة الصلبة (hard power) أو العسكرية[٣٤]. وعليه فإن القوة الاقتصادية لا تقصي القوتين السياسة والعسكرية، ولكن التوزان بينهم قد تغير والعلاقة بينهم أصبحت أكثر تعقيدًا. لذلك لجأت الإدارة الأمريكية

(33) Hakim Latrache et Stéphane Oddos, *Le tawarruq, un mal nécessaire*, Les Cahiers de la finance islamique, n°2, décembre 2009, p. 63.
(34) Chef de Bataillon Cyrille Caron, *Anticiper les nouvelles menaces au-delà du combat*, Base de connaissance AEGE, 2010, pp. 5-7.

الحالية إلى مفهوم "smart power"[٣٥] الذي يعني حرفيا من الناحية اللغوية قــوة الــذكاء، ولكن كلمة "smart" تستخدم أيضا للدلالة على الحذق، والفطنة، والمهارة، والفهم، والدهاء، والمكر[٣٦]، واستغلال الفرص السانحة حينما تتاح وعدم تضييعها، وهي تجمع بالتالي بين المعرفة، والخبرة والمهارة[٣٧].

أما من الناحية الاصطلاحية، فإن مفهوم "smart power" يعني "القدرة على الجمع بين القوة الصلبة (hard power) والقوة الناعمة (soft power) في استراتيجية ناجحة"[٣٨]. وفي ظل غياب ترجمة مقنعة لكلمة "smart power"، سوف أستخدم في بقية الورقة كلمة "قوة الذكاء" قياسًا علــى الترجمة الفرنسية "pouvoir de l'intelligence".

والقوة الصلبة هي القدرة على التأثير على سلوك الآخرين من خلال وسائل عسكرية (الحرب، التحالف، الحماية) و/أو اقتصادية (المساعدات، الرشاوى، العقوبات).

أما القوة الناعمة فهي أن "تجعل من الآخرين يريدون ما تريد بدلاً من إرغامهم"[٣٩]. ويشمل ذلك أن تجعلهم يحملون مبادئهم وأهدافهم على منظومتك المعرفية. وتقــوم القــوة الناعمة أساسًا على التحكم في المعلومات وألعاب النفوذ.

---

(٣٥) استخدمت هيلاري كلينتون هذا المفهوم لأول مرة في جلسة استماع لجنة الشؤون الخارجية مجلس الشيوخ في ١٣ يناير ٢٠٠٩م للموافقة على تعيينها في منصب وزير الخارجية؛ للإطلاع على هــذا الخطاب كاملاً باللغة الانجليزية ينظر المرجع التالي:

Transcript of Hillary Clinton's Confirmation Hearing, January 13, 2009, http://www.cfr.org/publication/18225/transcript_of_hillary_clintons_confirmation_hearing.html

واستوحت هيلاري كلينتون هذا المفهوم من مقالة مشهورة للدبلوماسية الأمريكية سوزان نوصل نــشرت في مجلة الشؤون الخارجية؛ ينظر المرجع التالي:

Suzanne Nossel, *Smart Power*, Foreign Affairs, March/April 2004, http://www.foreignaffairs.com/articles/59716/suzanne-nossel/smart-power

(36) Harrap Staff, *Harrap's Shorter Dictionnaire Anglais-Français/Français-Anglais*, 1995, p. 806.

(37) Jacques Charmelot, *Le "smart power" américain, un défi pour l'Europe*, Fondation Robert Schumann, Question d'Europe, n°127, 9 février 2009, p. 3.

(38) Joseph Nye, *In Mideast, the goal is 'smart power'*, The Boston Globe, August 19, 2006.

(٣٩) جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧م، ص ٢٥؛ ترجمة لكتاب:

Joseph Nye, *Soft Power* : *The Means to Success in World Politics*, New York: Public Affairs, 2002.

وقد اقترح هذا الأخير مفهوم "القوة الناعمة" لأول مرة في كتابه "ملزمون بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية" في ١٩٩٠م، وعارض فيه الرأي السائد عندئذ بأن الولايات المتحدة آخذة في الانحدار. فأشار إلى أن أمريكا هي أقوى أمة، ليس في القوة العسكرية والاقتصادية فحسب، بل أيضا في بُعدٍ ثالث ســماه "القوة الناعمة"، ينظر المرجع الأصلي التالي:

Joseph Nye, *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power*, New York: Basic Books, 1990

وبالمقارنة مع أدبيات قوة الذكاء في العلاقات الدولية، تكشف هذه الورقة عن بعد جديد تتضمن من خلاله القوة الصلبة على عوائق المنافسة ذات الطبيعة البنيوية مثل ضرورة الاستناد إلى معيار الفائدة أو الإستراتيجية كاستحالة الاستثمار في القطاعات التي توصف بأنها إستراتيجية بحجة حماية مراكز القرار الاقتصادي وحفظ الأمن الاقتصادي القومي.

إن تطبيق مفهوم قوة الذكاء على عالم الأعمال يعني أن تطوير تنظيم المؤسسات يتم من خلال التعاون وتبادل المعلومات وفق تنظيم شبكي عند الضرورة مع حماية المعلومات التي ترتكز عليها الميزة التنافسية الذاتية. بعبارة أخرى: من مصلحة كل طرف في هذه اللعبة ألا ينشغل بحصته من الكعكة فحسب، ولكن أن يسعى أيضًا بالتنسيق مع الآخرين للحفاظ على سلامة الكعكة نفسها بصفة مستدامة.

وإذا طبقنا هذه النظرية على الصناعة المصرفية الإسلامية، يظهر أن الحفاظ على السلامة الشرعية مسؤولية جماعية بحاجة إلى تضافر الجهود كلها، وأن تلويثها بالحيل سوف يؤدي إلى أضرار بالغة تتسبب على المدى الطويل في انعدام الثقة، على الرغم من أن بعض الأطراف تجني من ورائها أرباحا طائلة على المدى القصير. وهذه الممارسة تتنافى من جهة مع أصول الاقتصاد الإسلامي التي تعطي الأولوية لبناء المستقبل دون إهمال بناء الحاضر[٤٠]، وتتطابق من جهة أخرى مع فلسفة النظام القائم على الفائدة الذي يؤدي إلى التضحية بالمستقبل لحل معضلات الحاضر لأن معدل الفائدة يعبر عن التفضيل الزمني والعجلة البشرية[٤١].

السيطرة على المعلومة والدعاية والتغليط الإعلامي

يعتبر الإستراتيجيون أن السيطرة على نشر المعلومة تعني السيطرة على العالم. وفي هذا الصدد يسجل الضابط في الدرك الوطني الفرنسي كزافيي ليونيتي (Xavier Leonetti) في مقالة عنوانها "الدعاية والتغليط الإعلامي: الأدوات الجديدة للحرب الاقتصادية" ما يلي: "ليس الذي لديه أكبر قنبلة هو الذي سوف يفوز في الصراعات القادمة، وإنما الذي سوف يحكي أفضل قصة"[٤٢] (الجدول ٢). بعبارة أخرى: في عصر المعلومات، لا يقاس

(40) Abderrazak Belabes, *Le lien entre finance et économie islamiques via le modèle principiel "ZR"*, Etudes en économie islamique, Vol. 4, No.1, juillet 2009, pp. 27-28.
(41) Irving Fisher, *Theory of Interest*, New York: Macmillan, 1930, p. 28, http://oll.libertyfund.org/Home3/EBook.php? recordLd=0219
(42) Xavier Leonetti, *Communication et désinformation*: *les nouveaux outils de la guerre économique?*, Défense, n°127, mai-juin 2007, http://www.european-security.com/index.php?id=5657

النصر من خلال النظرة التقليدية الضيقة التي تقتصر على الإنجاز العسكري، ولكن يعتمد على نظرة أشمل تتعلق بالرهانات المرتبطة بالاتصال، وصنع القرار والرأي العام. وهذا يجرنا إلى السؤال التالي: هل قصة التمويل الإسلامي التي تحكى اليوم في مختلف المحافل الدولية تعبر عن حقيقية هذا التمويل البديل، أم أنها جزء من دعاية تهدف إلى احتواء الصناعة المصرفية الإسلامية وإدراجها ضمن منظومة التمويل المعولم؟ وقد دعا بعض الباحثين، إلى ضرورة الحفاظ على ارتباط التمويل الإسلامي بالمنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي وعدم انسياقه وراء منظومة التمويل المعولم(٤٣). ومن مظاهر هذا الانسياق القول بأن الصناعة المصرفية الإسلامية لا يمكنها أن تتطور دون هندسة مالية إسلامية، ومشتقات إسلامية، وتوريق إسلامي. مما يدل على طغيان المقاربة الوسائلية التي لا تولي اهتماما للأحكام ولا للغايات مهما كان مصدرها. هذه مسائل جديرة بالاهتمام من قبل المتخصصين في منهجية العلوم، وأصول الفقه، والقانون المقارن وكذلك الباحثين في اللسانيات، والاتصال والإعلام.

جدول رقم (٢)

تطور عناصر السيطرة بين الولايات المتحدة وبقية العالم

الحرب الباردة	ما بعد الحرب الباردة
إستراتيجية مباشرة	إستراتيجية غير مباشرة
السيطرة العسكرية	السيطرة الاقتصادية
التنافس على التسلح	التنافس على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال
التحالفات الجيوسياسية	التأثير الجيواقتصادي
الاتحاد الإيديولوجي للحلفاء	التحالف في بعض المجالات والتخاصم في مجالات أخرى
ترويج الإشاعات ضد الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه	التحكم في المعلومة على المستوى العالمي

(43) Volker Nienhaus, *Finance Education at Intermediate and Undergraduate Lev*el, in the Forum *'Human Capital Development for Islamic Financial Industry: Challenges and Initiatives'* organized by the Islamic Research Training Institute and The General Council of Islamic Banksand Financial Institutions, Jeddah Hilton Hotel, June 1, 2008.

التمويل الإسلامي والمقاربة الجيواقتصادية

من إيجابيات المقاربة الجيواقتصادية تجاوز القراءتين السائدتين لخريطة التمويل الإسلامي في الغرب بين الانبهار (القناعة بمصداقية مبادئ التمويل الإسلامي) والمؤامرة (الاستحواذ على مدخرات المسلمين) ووضع اهتمام الغرب بالتمويل الإسلامي في سياق الصراع الجيواقتصادي الذي بات يشكل أهم عنصر في العلاقات بين الدول العظمى التي ابتعدت عن سياسة النزاع العسكري فيما بينها كما هو الشأن اليوم بالنسبة لعلاقات الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان. وهكذا فإن الجيواقتصاد هو استمرار الحرب بطرق أخرى تحرص فيها كل جهة على تعزيز وضعيتها التنافسية في الأسواق الخارجية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لتحسين بيئة الأعمال، ورفع مستوى النمو، وتخفيض نسبة البطالة.

وعلاقة التمويل الإسلامي بالمقاربة الجيواقتصادية - من الناحية المعرفية - هي في تقديري علاقة أخذ وعطاء على غرار الحركة النواسية بعيدًا عن أي مركزية ثقافية. فكما أن التمويل الإسلامي يتيح آفاقا بحثية جديدة للجيواقتصاد، فإن المقاربة الجيواقتصادية تتيح أيضًا آفاقا بحثية جديدة للتمويل الإسلامي.

ومن المواضيع الجديرة بالاهتمام دراسة العلاقة بين الأبعاد الجيومعرفية للتمويل الإسلامي التي تتعدى الإطار الجيواقتصادي المطروح في هذه الورقة، وتتضمن البعد الأخلاقي، والبعد الجيواجتماعي، والبعد الجيوسياسي، والبعد الجيوثقافي، وتقييم ثقل كل واحد منها عبر دراسة حالات.

ماذا يمكن للجيواقتصاد أن يقدمه للتمويل الإسلامي؟

إن المقاربة الجيواقتصادية تتيح آفاقًا بحثية جديدة في تحليل ظاهرة انتشار التمويل الإسلامي داخل وخارج العالم الإسلامي، في دول مثل بريطانيا، ولوكسمبورغ، وسويسرا، وفرنسا، وأستراليا، وايطاليا، وإسبانيا مؤخرًا[٤٤]، عبر العلاقة بين القوة والسيطرة والفضاء بأبعاده الاقتصادية، والأخلاقية، والقيمية، والتشريعية. فالصراع التنافسي يمتد إلى حقول عديدة ومختلفة تتضمن اليقظة الإستراتجية، والإعلام، والبحث والتعليم والتدريب، وتكييف المعايير التشريعية، والمحاسبية والضريبية لاستقطاب التمويل الإسلامي الذي يتحول تدريجيا إلى ميدان حساس للأمن القومي كرهان أو تهديد أو الاثنين معًا.

(44) Center of Islamic Economics and Finance – IE business School, *Beyond the Crisis*: *Islamic Finance in the New Financial Order*, Madrid, June 16th – 17th, 2010.

اهتمام فرنسا بالذكاء الاقتصادي في التمويل الإسلامي

وهذا يستدعي نشاط في الذكاء الاقتصادي. وتميل بعض الدول الكبرى إلى إلحاق نظام الذكاء الاقتصادي بوزارة الدفاع كما هو الحال في فرنسا حيث أسس في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣م منصب "المفوض العام للذكاء الاقتصادي" التابع للأمانة العامة للدفاع الوطني[٤٥]، ثم تحول منذ ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩م إلى "مندوب الذكاء الاقتصادي المشترك بين الوزارات" التابع لرئاسة الجمهورية[٤٦]. ويشرف هذا المفوض على جمع، واستخلاص، ونشر المعلومات الإستراتجية التي تنبه سلطات الدولة عن التطورات الاقتصادية ذات المصلحة الكبرى وتمكن الشركات من فهم البيئة التنافسية التي تعمل فيها. علاوة على ذلك، يحدد القطاعات الاقتصادية التي تحمل مصالح قومية إستراتجية، وينسق يقظة المخاطر والتهديدات التي قد تتعرض لها المؤسسات والشركات التي تعمل في هذه القطاعات، ويقترح كافة التدابير الكفيلة بتجنبها، وكذلك تلك التي تسهل تمويل الشركات العاملة في قطاعات تتضمن مصالح قومية إستراتيجية، وينسق إقامة التدابير اللازمة لحماية الشركات الحساسة، والتمييز بين الاستثمارات التي تهدف إلى الإسهام في نمو الاقتصاد القومي وتلك التي تهدف إلى الاستيلاء على براءات الاختراع، والمهارات الفنية العالية، والتكنولوجيات الحيوية.

وهنا لا بد من التفريق بين الذكاء الاقتصادي واليقظة التي تتمثل في رصد وجمع المعلومات في مجالات إستراتجية من أجل تغذية عملية صنع القرار على المستوى العام والخاص. وقد تولى عملية اليقظة في التمويل الإسلامي على المستوى العام عدد من مؤسسات الدولة وعلى المستوى الخاص بعض المواقع الالكترونية من أبرزها:

- ribh.wordpress.com
- www.institutfrancaisdefinanceislamique.fr
- www.financeislamiquefrance.fr

(45) Décret n°2003-1230 du 22 décembre 2003 instituant un haut responsable chargé de l'intelligence économique, *http://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=LEGITEXT000005733758&dateTexte=20100623*

(46) Décret n°2009-1122 du 17 septembre 2009 relatif au délégué interministériel à l'intelligence économique, *http://legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000021044693&categorieLien=id*

كما يجدر التفريق بين الذكاء الاقتصادي الذي تجمع من خلاله المعلومات بصفة قانونية والتجسس الذي يحصل من خلاله - عبر اقتحام غير قانوني - على معلومات سرية في مكان محفوظ. وحسب تقدير المسؤولين عن الذكاء الاقتصادي في فرنسا منذ ٢٠٠٣م، فإن ٩٠٪[٤٧] إلى ٩٥٪[٤٨] من المعلومات الخاصة ببيئة الشركات متوفرة عبر القنوات التقليدية والمتخصصة، ويندرج هذا التقدير فيما يعرف في أدبيات اليقظة الإستراتيجية بالمعلومة البيضاء والرمادية كما يظهر في الجدول (٣).

جدول رقم (٣)

أشكال المعلومات: البيضاء والرمادية والسوداء

	المعلومة البيضاء	المعلومة الرمادية	المعلومة السوداء
الكيف	يمكن لأي شخص أن يطلع عليها وهي متوفرة عبر القنوات التقليدية (الصحافة، التلفزيون، الانترنت).	لا يمكن الاطلاع عليها إلا عبر قنوات متخصصة (أوراق علمية، أطروحات جامعية، تقارير خاصة ودولية).	معلومة محمية لا يمكن الإطلاع عليها ويتعرض من يحصل عليها إلى عقوبة مدنية وجنائية.
الكم	معلومة مفتوحة أو عامة (تغطي حوالي ٨٠٪ من المعلومات العالمية).	معلومة ليست في متناول الجميع (تغطي نحو ١٥٪ من المعلومات العالمية).	معلومة مغلقة أو سرية (تقدر بنحو ٥٪ من المعلومات العالمية)، لا يمكن الحصول عليها إلا عبر التجسس.

وينحصر نشاط الذكاء الاقتصادي المتعلق بالتمويل الإسلامي في مهمات محددة في وزارة الاقتصاد، والخارجية، والدفاع لاسيما عبر الأمانة العامة للدفاع والأمن القومي[٤٩]، والداخلية بالخصوص عبر "لجان المناطق"[٥٠] و"مخطط المناطق للذكاء الاقتصادي"[٥١] الذي يسعى للإسهام في تكييف المناطق الفرنسية مع تحديات المنافسة الدولية[٥٢]. وترى المناطق الفرنسية أن التمويل الإسلامي يشكل فرصا جديدة للشركات الفرنسية التي تبحث

(47) Alain Juillet, *L'intelligence économique exige un outil informatique performant*, propos recueillis par Nicolas Arpagian, 01 Informatique, n°1768, 18 juin 2004.

(48) Olivier Buquen, *Les mises en garde du nouveau patron de l'intelligence économique*, propos recueillis par Odile Esposito, Pierre-Angel Gay et Jean-Baptiste Jacquin, La Tribune, 26 avril 2010.

(49) SGDSN: Secrétariat Général de la Défense et de la Sécurité Nationale.

(50) Délégations Régionales.

(51) SRIE: Schéma Régional d'Intelligence Economique.

(52) Préfecture de la région d'Ile-de-France, *Le dispositif régional d'Intelligence Economique*, http://www.idf.pref.gouv.fr/dossiers/_intelligence-economique.htm; Délégation Paris-Ile-de-France, *La finance islamique en France: quelles solutions pour les PME?*, 13 avril 2010, http://www.club-export.fr/evenements-1374.html; Paris-Ile-de-France Capitale Economique, *Le développement de la finance islamique, facteur d'attractivité pour Paris Ile-de-France*, 1er avril 2009, http://www.greater-paris-investment-agency.com/pdf/ Finance_islamique. pdf

عن مصادر تمويل بديلة في ظل انخفاض الموارد التقليدية لأسباب اقتصادية وتـشريعية، وكذلك لمؤسسات الاستثمار الإسلامية التي تريد إطلاق مشاريع في فرنسا. ومن المتوقع أن توفر للشركات الفرنسية الخدمات التالية:

- تقديم معلومات عامة عن التمويل الإسلامي.
- تنظيم تظاهرات في التمويل الإسلامي بالتعاون مع مؤسسات مختلفة مـن بينهـا السفارات(٥٣).
- تحديد الفاعلين في التمويل الإسلامي الذين بإمكانهم أن يمولوا الشركات الفرنسية.
- تنظيم لقاءات بين الشركات الفرنسية ومؤسسات الاستثمار الإسلامية.
- تدريب إطارات أو كوادر المناطق الفرنسية في مجال استشارات التمويل الإسلامي المتعلقة بالشركات.

ومن مؤشرات أنشطة الذكاء الاقتصادي- التي تهدف إلى تحديد التهديدات والفرص - على مستوى وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الوثائق التالية:

- عدد خاص بالمصارف الإسلامية أعدته المجلة الفرنـسية "Banque et stratégie" (المصارف والإستراتيجية) في نوفمبر ٢٠٠٧م حيث يتضح أن مقالاته كتبت من قبل موظفين في السفارات الفرنسية في دول الخليج وجنوب شرق آسيا(٥٤). ومما يؤكد ذلك، أن السفارة الفرنسية بالإمارات العربية المتحدة تشير إلـى أن الفـرع الإماراتي للمستشارين في التجارة الخارجية لفرنسا يضم ما يقرب مـن أربعـين عضواً، وأنه يجتمع في كل شهرين تقريبا، وأن التمويل الإسلامي هو مـن بـين الملفات الأساسية التي يتم التطرق إليها(٥٥).

---

(53) Paris Ile-de-France Capitale économique, Chambre de commerce et d'industrie de Paris, Ambassade du Royaume du Bahreïn à Paris, *Banques, assurances et finance islamiques au Royaume de Bahreïn*, 1er avril 2009, http://eve.ccip.fr/uploads/_pfaccip/eve/CCIP_Seminaire_Finance_Islamique_01.04.09.pd

(54) Philippe Fouet (2007), *Le développement de la finance islamique vu du Moyen-Orient*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.
Pierre Fabre (2007), *Bahreïn*: *Une place financière islamique de référence?*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.
Charles Couffin (2007), *Qatar: une politique incitative favorable aux industries et aux infrastructures*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.
Thibaud Contamine (2007), *Malaisie: Un pays moteur, mais qui ne relâche pas ses efforts*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.
Jean-Charles Rouge (2007), *Indonésie: une situation paradoxale pour le plus grands pays musulman du monde*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.

(55) Ambassade de France au Emirats Arabes Unis, *Présentation du service économique*, http://www.ambafrance-eau.org/france_eau /spip.php?article1347

- ومقالة لجوينولا كوليتر، وهي ضابطة في الجيش الفرنسي، بعنوان "التضامن بين المسلمين والتمويل الإسلامي" نشرت في مجلة "الدفاع القومي والأمن الجماعي"[٥٦].
- وتقرير لضابط في الدرك الوطني الفرنسي عن مصداقية جهاز مكافحة تمويل الإرهاب يتطرق فيه إلى المصارف الإسلامية، وتمويل الإرهاب من أموال الزكاة والصدقات عبر قنوات غير شفافة - في تقديره - مثل نظام الحوالة[٥٧].

إن هذه العينات - مما تيسر الإطلاع عليه - تدل على أن التمويل الإسلامي بات من المواضيع الحساسة ذات الأولوية في وزارة الاقتصاد، والداخلية، والدفاع، والخارجية. وتتعلق المعلومات بالنشاط المالي الإسلامي على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، وكذلك بتغطية تطورات ملف التمويل الإسلامي بفرنسا لاسيما عبر الاستقراء اليومي للصحافة المحلية، ومن ذلك:

- رصد السفارة الفرنسية بالكويت، في ٨ يوليه ٢٠٠٨م، الخبر التالي عبر مجلة "الفرقان" الأسبوعية: "باريس تعلن عن رغبتها في أن تصبح مركزًا ماليًا إسلاميًا...".
- ورصد السفارة الفرنسية بالرياض، في ٨ فبراير ٢٠٠٩م، الخبر التالي: "خصصت صحيفة الاقتصادية مقالا للتمويل الإسلامي الذي يمكن لباريس أن تلجأ إليه للخروج من الأزمة...".
- ورصد القنصلية الفرنسية بجدة، في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٩م، للخبر التالي: "أعلنت الصحفية أرليت خوري في صحيفة الحياة بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩م أن المجلس الدستوري الفرنسي أحبط الجهود التي تبذلها الحكومة الفرنسية منذ مدة لإنشاء مصارف إسلامية واعتبرها مخالفة للدستور..." [٥٨].
- ورصد السفارة الفرنسية بماليزيا أن وزيرة الاقتصاد أجرت في ١٢ نوفمبر ٢٠٠٩م جلسة عمل مع محافظ البنك المركزي الماليزي ومعاونيه بخصوص

---

(56) Gwennola Colléter, *Solidarité musulmane et finance islamique*, Défense nationale et Sécurité collective, vol. 63, n°3, 2007, pp. 75-82.

(57) Chef d'escadron le Bianic Gendarmerie, *Le dispositif de lutte contre le financement du terrorisme est-il crédible?*, 2006?, *http://www.college.interarmees.defense.gouv.fr/IMG/pdf/LE_BIANIC_CE_article_v4.pdf*, pp. 2-4.

(58) Consulat Général de France à Djeddah, *Presse du 17 octobre 2009*, *http://www.consulfrance-djeddah.org/france_djeddah /spip.php?article434*

التمويل الإسلامي[٥٩].

ولا يقتصر هذا الاهتمام على الدول الغنية، بل يمتد إلى الدول الفقيرة. فعلى سبيل المثال:

- رصدت السفارة الفرنسية بغانا في قراءتها للصحافة المحلية من ١٨ إلى ٢٤ يونيو ٢٠١٠م خبرًا عنوانه "التمويل الإسلامي يصل إلى غانا"[٦٠].
- ورصدت السفارة الفرنسية بباكستان في قراءتها للوضع الاقتصادي والمالي للبلاد من ٢ إلى ٨ أبريل ٢٠١٠م أن التمويل الإسلامي يتيح فرصا كبيرة على المستوى العالمي وأن حضور باكستان في هذه الصناعة ينمو بشكل ملحوظ[٦١].

ويبدو أن السفارات والقنصليات الفرنسية لا تفوت أي معلومة في مجال التمويل الإسلامي تخص منافستها بريطانيا. فعلى سبيل المثال رصدت القنصلية الفرنسية بجدة في ٢٢ فبراير ٢٠٠٩م أن الصحافة المحلية غطت المؤتمر الصحفي الذي قدمه عمدة لندن في جدة بمناسبة مشاركته في منتدى جدة، وأنه أكد بأن ٢٤ مصرفا يشتغل في قطاع الاستثمارات الإسلامية بسوق لندن المالي، وأن لندن مستعدة اليوم أكثر من قبل لاستقبال رؤوس الأموال الخليجية[٦٢].

ويبدو كذلك أن السفارات والقنصليات ترصد المعلومات الخاصة بموقف صناع القرار في التمويل الإسلامي من الأزمة المالية العالمية[٦٣] وانعكاساتها على الصناعة لأن تباين الإحصائيات لا يزال يثير الشكوك حول دقة تقديرات حجم بيانات المصارف الإسلامية.

---

(59) Ambassade de France en Malaisie, *Visite à Kuala Lumpur de Mme Christine Lagarde, ministre de l'économie, de l'industrie et de l'emploi,* http://www.ambafrance-my.org/spip.php%3Farticle1440+finance+islamique+ambassade+france&cd=19&hl=fr&ct=clnk &gl=sa

(60) Ambassade de France au Ghana, *Revue de presse ghanéenne*: *semaine n°25, du 18 au 24 juin 2010*, p. 6; http://www.ambafrance-gh.org/IMG/pdf/H20100624.pd

(61) Ambassade de France au Pakistan, *Le Pakistan en bref: actualité économique et financière du 2 au 8 avril 2010,* http://www.ambafrancepk.org/france_pakistan/spip.php%3Farticle1671+ambassade+france+crise+banque+islamique&cd=7&hl=fr&ct=clnk&gl=sa

(62) Consulat Général de France à Djeddah, *Presse du 22 février 2009,* http://www.consulfrance-djeddah.org/france_djeddah/spip. php?article537

(٦٣) على سبيل المثال ذكرت السفارة الفرنسية بالكويت محاضرة نظمتها جمعية الإصلاح الاجتماعي في ١٢ نوفمبر ٢٠٠٨م تحت عنوان "الأزمة الاقتصادية: أسبابها، وآثارها وعلاجها"؛ نقلا عن المرجع التالي:

Ambassade de France au Koweït, *Revue de la presse koweitienne du jeudi 13 novembre 2008,* http://www.ambafrance-kw.org/france_koweit/spip.php?article1299

التمويل الإسلامي كتحد مستقبلي

إن الجديد لا ينحصر في كون التمويل الإسلامي يشكل فرصة أو تهديدًا في الوقت الراهن فحسب، وإنما كتحد مستقبلي من بين المواضيع المطروحة للاستشراف المستقبلي والتخطيط الاستراتيجي ضمن الصراع الجيواقتصادي الذي سوف تتفاقم حدته في ظل تصاعد وتيرة وترددات وعمق الأزمات المالية. وبينما كان التمويل الإسلامي يربط في أوروبا بالأصولية وتبييض الأموال والإرهاب[٦٤]، أصبح لا يشكل - في نظر الجهات المعنية بالذكاء الاقتصادي - فرصًا تمويلية واستثمارية وربحية جديدة فحسب، بل أيضا أحد مراكز القرارات الإستراتيجية التي يمكن أن تلعب دورًا متناميًا في المستقبل في ظل تراجع معدل نمو الاقتصاديات الوطنية، وندرة السيولة، وتدهور الاستثمارات، وارتفاع البطالة، واتساع الاحتجاجات الاجتماعية. ولم تنجُ فرنسا من هذا الواقع الأليم الذي اجتاح أغلب دول العالم حيث تجاوزت نسبة العجز المالي (٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ الدين العام (٨٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وأصبح الميزان التجاري سلبياً. لذلك تسعى الحكومة الفرنسية إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من ضمنها المصارف الإسلامية لتعزز تنافسية ساحة باريس المالية، وفرص تمويل اقتصادها الوطني، ودورها في التأثير على مسار تدفقات التمويل الإسلامي على حساب الدول الأوروبية المنافسة وعلى رأسها بريطانيا لتصبح باريس المركز الجديد للتمويل الإسلامي في أوروبا[٦٥]. كما تعمل على الاستفادة من المؤسسات الفرنسية التي تساهم في هيكلة المنتجات المالية الإسلامية، ومن الإطارات أو الكوادر العليا الفرنسية من صناع القرار والمخططين لمسار الصناعة المصرفية الإسلامية[٦٦]، والتقارير الإعلامية التي توفرها زيارات الوفود الرسمية من البرلمان أو مجلس الشيوخ[٦٧].

---

(٦٤) لا تزال بعض الأطراف في الولايات المتحدة تربط التمويل الإسلامي بالأصولية والإرهاب، ينظر على سبيل المثال ورقة عمل عنوانها "التمويل الإسلامي أو تمويل الأصولية" أعدها ألكسندر ألكسييف نائب مدير الأبحاث بمركز سياسة الأمن بواشنطن الذي يلعب دورًا أساسيا في عملية صنع القرار في الولايات المتحدة منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م:

Alex Alexiev, *Islamic Finance or Financing Islamism*, The Center for Security Policy, Occasional Papers Series, No.29, October 2007.

(65) Gilles Saint Marc, *Paris, le nouveau centre de la finance islamique en Europe*, Conférence organisée par le Centre Lyonnais Universitaire de Banque et Bourse (IAE de Lyon) en partenariat avec KBL Richelieu, 20 novembre 2009.

(66) Andréane Fulconis-Tielens, *Jean-Marc Riegel, un homme de convictions*, Revue Banque, n°709, janvier 2009, pp. 22-23.

(67) Christian Gaudin, *La bataille des centres de décisions: promouvoir la souveraineté économique de la France à l'heure de la mondialisation*, Rapport d'information n°347 (2006-2007), Paris: Publications du Sénat, pp. 302-303.

وفيما يلي أحد الأسئلة المطروحة في المؤتمر الخامس المنظم من قبل لجنة الشؤون الإستراتيجية بوزارة الدفاع الفرنسية، في فبراير ٢٠٠٨م، تحت عنوان "ماهو العالم (أو العوالم) في عام ٢٠٤٠م؟"، تقول إحدى المشاركات التي لم تفصح عن اسمها ولا عن وظيفتها: "بالرغم من أنني لست اقتصادية ولا خبيرة في الشؤون المالية، أطرح هذا السؤال عليكم أنتم الثلاثة (أي الخبراء المدعوين على طاولة الحوار): عندما نتصور العالم في ٢٠٤٠م، هل من بين المراكز المالية الجديدة، وبالتالي من بين المنتجات المالية المصرفية والمالية الجديدة، أن نوجه نظرنا - بشكل تلقائي - قليلا نحو الشرق والتطرق إلى مستقبل مجتمعات السوق التي تجلب كثيرًا الانتباه الآن مثل دبي، وسنغافورة، وهونغ كونغ، كيف يكون مصيرها؟ ومع تطور منتجات جديدة ذات صلة بانفجار التمويل الإسلامي، وهو في الحقيقة ليس جديدًا ولكنه يفرض نفسه تدريجيًا كشبكات مالية غير مألوفة يتوجب علينا الآن فهمها، كما يتوجب على بعض المؤسسات الغربية إدراجها في تفكيرها لاسيما لندن التي تعد مركزًا ماليًا هامًا؟". فإذا توصل غير المتخصصين - على حد تعبير هذه المشاركة - إلى مثل هذا الطرح، فمن باب أولى أن يتبادر على ذهن المعنيين بالأمن القومي، والسيادة الاقتصادية، والدراسات الإستراتيجية والمستقبلية[٦٨]. وفي هذا الصدد تتساءل سيسيل ديزوني (Cécile Désaunay)، الباحثة في مؤسسة "فوتوريبل" (Futuribles) للدراسات والأبحاث الاستشرافية، في ورقة عنوانها "هل يكون تمويل الغد إسلاميًا؟"، بقولها: "بينما يعاد النظر في قواعد التمويل الغربي، تتساءل بعض الدول عما إذا كان البديل لا يأتي من قبل الدول الإسلامية أين يخضع التمويل للمبادئ الدينية بأكثر صرامة"[٦٩]. ويقول المستشار فيليب هنري لاتيميي (Philippe-Henri Latimier) في مقالة عن التمويل الإسلامي نشرت في مجلة "الرسالة الدبلوماسية": "إن التمويل الإسلامي بابتعاده عن المجازفة (spéculation) يتميز عن التمويل الذي وضعه الغرب منذ بروز نظام التمويل القائم على الأسواق المالية على حساب النظام المصرفي الذي يخلق القيمة. وبهذا يتيح التمويل الإسلامي لنفسه هوامش تحرك إستراتيجية أمام وضع دولي للأسواق المالية أكثر التباسًا"[٧٠].

---

(68) Délégation aux Affaires stratégiques 5e séminaire Prospective – Compte-rendu des discussions *Quel(s) monde(s) en 2040 ?* Février 2008, Table ronde n°3: *Networks, diasporas, mondialisation : vers un monde de réseaux ?* www.defense.gouv.fr/das/ content/download /113483/989299/file/ Table ronde 3.pdf

(69) Cécile Désaunay, *La finance de demain sera-t-elle islamique?*, Publications du système Vigie de Futuribles, http://www. futuribles.com/pdf/FI2010.pdf, 24 mars 2009.

(70) Philippe-Henri Latimier, *Comprendre la finance islamique et ses synergies avec la finance conventionnelle*, La Lettre Diplomatique n°85 - Premier trimestre 2009, http://www.lalettrediplomatique.fr/detailrub.php?id=35&idrub=147&idrubprod=&typ e=1

التمويل الإسلامي والأمن الاقتصادي القومي

على مستوى الأمن الاقتصادي القومي، يطرح في فرنسا خطر استخدام التمويل الإسلامي كوسيلة للحرب الاقتصادية أو للنفوذ الاقتصادي بالاستحواذ على بعض القطاعات الإستراتيجية في التكنولوجيات الأساسية(٧١). وهذا يرجع إلى الخلط بين التمويل الإسلامي والصناديق السيادية(٧٢) الذي يستخلص منه أحياناً أن التمويل الإسلامي قد يشكل وسيلة لاستقطاب الصناديق السيادية الخليجية(٧٣).

ومن المؤكد أن الحكومة الفرنسية تصدت لهذا الأمر بحصر استثمارات التمويل الإسلامي في قطاعات معينة وهي:

- مشاريع السلطات العامة (الدولة، الأقاليم، المحافظات) مثل شبكات الطرق السريعة، والطاقة المتجددة صديقة البيئة، ومشروع باريس الكبير الساعي إلى تحويل العاصمة الفرنسية إلى مدينة أوروبية وعالمية باستثمار يبلغ ٣٥ مليار يورو.
- تمويل أصول السلطات العامة مثل مواقف السيارات، والعقار، وسكك القطار السريع.
- المشاركة في رأس مال الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في إطار سياسة السبعين قطبًا تنافسيًا.
- تمويل مشاريع الشركات الأورومتوسطية مثل مشروع الطاقة الشمسية.
- تمويل امتلاك السكن للأفراد عبر صيغ التمويل الإسلامي(٧٤).

وهذا يبين أن الحكومة الفرنسية تنتهج مع التمويل الإسلامي سياسة قوة الذكاء (*smart power*) التي تجمع بين الإغراء (*soft power*) والإرغام (*hard power*) بخلفية حماية القطاعات الإستراتيجية وحفظ الأمن الاقتصادي القومي. فهل تمتلك المصارف الإسلامية إستراتيجية مقابلة؟ أم أنها تساق كما يراد لها؟ أم أنه يكفيها فخرًا بأن يقال عنها أنها

(71) Joachim Véliocas, *Finance islamique: le Parisien interview Joachim Véliocas… sans publier*, observatoire de l'islamisation, 27 novembre 2008; Patrick Louis, *Finance islamique: la porte ouverte au communautarisme*, Le Parisien, 27 novembre 2008.

(72) Christian Gaudin, *La bataille des centres de décisions: promouvoir la souveraineté économique de la France à l'heure de la mondialisation*, Rapport d'information n°347 (2006-2007), Paris: Publications du Sénat, pp. 302-303.

(73) Michel Kalika, *La finance islamique commence à intéresser les entreprises*, propos recueillis par Julie de la Brosse, L'Express, 29 janvier 2009; Christian Noyer, *op. cit.*, p. 4.

(74) Gilles Saint Marc, *op. cit*, pp. 13-14.

أنشأت فرعا إسلاميًا في فرنسا أو اشترت مبنى في "الشون إليزي" (Les Champs-Elysées) أشهر شوارع باريس؟

التمويل الإسلامي: أحد محاور الدبلوماسية الفرنسية

إن سياسة قوة الذكاء مفيدة من حيث أنها تدمج التمويل الإسلامي في الدبلوماسية الفرنسية وفقا لخطاب مدروس بعناية تامة وموجه بالأساس في الفترة الراهنة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تشهد فيها الصناعة المالية الإسلامية نموًا لافتًا وتبشر بمستقبل واعد في نظر الخبراء الفرنسيين(٧٥). يقول الرئيس نيكولا ساركوزي في خطاب ألقاه بقصر الإليزيه – الرئاسة – في مأدبة عشاء نظمت بمناسبة زيارة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر لفرنسا في يوم الاثنين ٢٢ يونيو ٢٠٠٩م: "أريد أن أبدي لكم طموحي بأن باريس ستصبح أكثر من الآن سوقًا ماليًا ذا مرتبة عالمية. ولذلك فإني أهنئ الاتفاق المبرم مؤخرًا بين سوقينا الماليين. إن قطر تلعب دورًا هامًا في مجال التمويل الإسلامي. هذا القطاع الذي لم يتم تطويره في فرنسا حتى الآن، رغم أن لا شيء يعارض ذلك في نظامنا القانوني والتنظيمي، ينتظر منه أن يشهد نموًا قويًا"(٧٦). وصرحت وزيرة الاقتصاد كريستين لاغارد أثناء زيارتها للمملكة العربية السعودية في ١٠ مايو ٢٠٠٩م: "إن فرنسا تدخل في سوق التمويل الإسلامي لاستقطاب المشاريع المالية الإسلامية ومنافسة بريطانيا المتخصصة في هذا المجال"(٧٧).

ضرورة إنشاء وحدات للذكاء الاقتصادي في المصارف الإسلامية

إن التحدي الذي تواجهه اليوم الصناعة المصرفية الإسلامية لا ينحصر في عناصر الكفاءة الاقتصادية والسلامة الشرعية فحسب، بل يتضمن أيضًا تعرضها للسيطرة والنفوذ من قبل أطراف فاعلة تتمثل في الحكومات، وسلطات الإشراف (البنك المركزي، سلطة الأسواق المالية، إلخ)، ووكالات التصنيف، ومكاتب المحاماة الدولية، وشركات الاستشارات المالية

(75) Jean Arthuis, *Finance islamique: Quelles perspectives?*, Rapport d'information n°329, Paris: Sénat, Session ordinaire 2007-2008, p. 24.

(76) Nicolas Sarkozy, Allocution de M. Le Président de la République à l'occasion du dîner d'Etat offert en l'honneur de son altesse Cheikh Hamad Bin Khalifa Al Thani Emir du Qatar, Palais de l'Elysée, lundi 22 juin 2009, p. 3, *www.elysee.fr/president/.../allocution-a-l-occasion-du-diner-d-etat.5520.html*

(77) Ambassade de France en Arabie Saoudite, *Presse du 11 mai 2009*, *http://www.ambafrance- sa.org/france_arabiesaoudite/ spip.php?article1446*

الدولية، إلخ. في ظل هذا الواقع الجديد، من الضروري أن تسعى المصارف الإسلامية لإنشاء وحدات مختصة في الذكاء الاقتصادي. ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير الموارد البشرية المؤهلة التي لديها قدرة على تفادي التحيزات الإدراكية[٧٨] في دورة المعلومات واستخدام تقنيات الذكاء الاقتصادي عبر أدوات تكنولوجية متطورة تتمثل في برمجيات وحاسبات قادرة على فرز المعلومات، والترجمة، والتلخيص، والتحليل الصوتي والدلالي.

إن الذكاء الاقتصادي لا ينحصر في معرفة شيئا ما أو حماية ما يُعرف فحسب[٧٩]، إنه يتطلب أيضا القدرة على التأثير بدفع فاعلين آخرين إلى تبني معايير معينة أو القيام بسلوكيات تخدم الأهداف المسطرة دون اللجوء إلى الإرغام أو الإغراء كما يتضح عبر الشكل (٢).

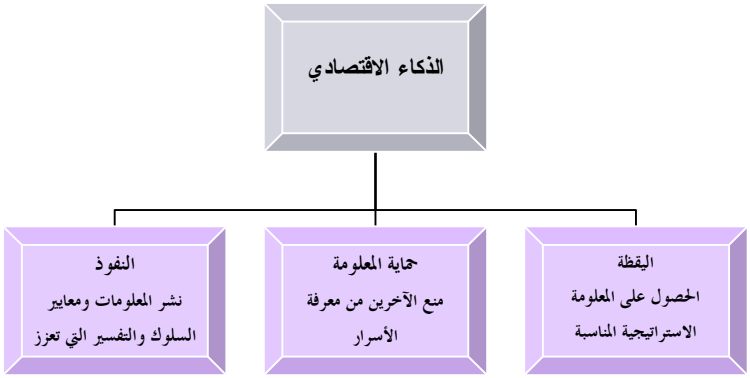

شكل (٢). أهم مكونات الذكاء الاقتصادي

(٧٨) تشمل دورة المعلومات أربع مراحل هي: الجمع، والمعالجة، وإعداد المعارف، ونشرها. ويتدخل التحيز الإدراكي في المراحل الثلاثة الأولى، ويؤدي إلى فقدان الموضوعية التي يمكن أن تؤثر على صناعة الإستراتيجية، وينتج عن عوامل عديدة ومختلفة تؤثر على التصور منها الإرث الاجتماعي والثقافي، والرغبات والحساسيات والتجارب الشخصية، وطرق وأساليب اكتساب المعارف والمهارات.

(٧٩) إن المعلومات قد تكون خاطئة، أو محرفة، أو منعزلة عن سياقها، وقد تستخدم أيضا من قبل المنافسين أو أطراف أخرى، لذلك يتعين وضع أنظمة لحماية تدفق المعلومات وأنظمة لمقارنة البيانات وتحويل المعلومة إلى معرفة إستراتيجية.

الذكاء الفقهي

ومن المسائل الجديرة بالدراسة، استخدام القوة الناعمة في التأثير على سلوك خبراء الرقابة الشرعية. فالمسألة لا تقتصر على كفاءة هؤلاء الخبراء وندرتهم فحسب كما يرى بعض الباحثين(٨٠)، بل يدخل فيها الإغراء الظاهر والخفي من خلال الألقاب الفخرية، والجوائز، والاستشارات، والإطراءات والمجاملات.

ومن هنا يتضح أن الصراع الجيواقتصادي امتد إلى صناعة الرقابة الشرعية سواء تعلق الأمر بالمصارف الإسلامية، أو شركات الاستشارات الشرعية، أو البنوك المركزية، أو المجامع الفقهية الدولية. إلا أن إدراك هذا الصراع يتفاوت بين خبراء هذه الصناعة. فمنهم من يسعى ليكون لاعبًا فاعلا فيه، ومنهم من يقع ضحية له، ومنهم من هو تارة من هؤلاء وتارة أخرى من هؤلاء على حسب البيئة التي ينشط فيها والأطراف التي يتفاعل معها في ألعاب النفوذ إيجابًا أو سلبًا. وفيما يلي رسم بياني يوضح انتشار بعض هؤلاء الخبراء عبر ٢٤ دولة. وليس المقصود هنا الكشف عن أسماء هؤلاء الخبراء والمؤسسات المالية الإسلامية التي يشرفون على رقابتها الشرعية بقدر ما يهم تسليط الضوء عن الظاهرة نفسها.

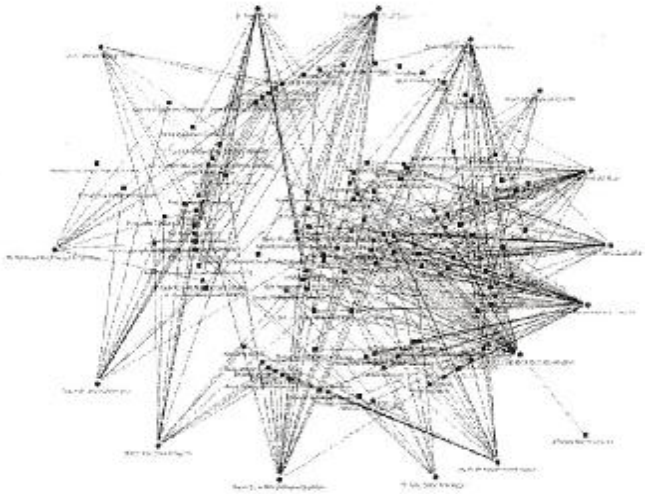

المصدر: Funds@Work, *Shariah Scholars – A Network Analytic Perspective*, 12th April 2010

رسم البياني (٣). البعد الجيواقتصادي لخبراء الرقابة الشرعية

(80) Abdel Maoula Chaar, *Chari'a et institutions financières islamiques*, in Jean-Paul Laramée, *Finance islamique à la française*, Paris : Secure Finance, 2008, p. 76.

في ظل هذا الواقع الجيواقتصادي، لم يعد بالإمكان - في تقديري - أن يقتصر دور المؤسسات الخاصة (هيئات الرقابة الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية، مكاتب الاستشارات الشرعية)، والعامة (هيئات الفتوى بوزارات الأوقاف، الهيئات العليا للرقابة الشرعية بالبنوك المركزية)، والدولية (المجامع الفقهية الدولية) على إنتاج الفتوى المالية فحسب، بل يجب رسم إستراتيجية ذكاء فقهي على مستويين رئيسيين:

الأول: من حيث المدخلات لتقليل تأثر صناعة الفتوى المالية بالأطراف الفاعلة وتضارب المصالح.

الثاني: من حيث المخرجات لتعظيم تأثير الفتوى على الأطراف الفاعلة بالطرق المشروعة والأدوات المناسبة لإيصال المعلومة.

الذكاء التشريعي

يتمثل الذكاء التشريعي في رصد المعلومات التي تسمح للمؤسسة المالية الإسلامية من معرفة البيئة التشريعية التي تخضع لها، وتحديد الفرص(٨١) والمخاطر المحتملة(٨٢)، والتأثير على مسارها من أجل اتخاذ القرارات الإستراتيجية الكفيلة بتعزيز وضعيتها التنافسية.

والهدف من هذه العملية هو تحويل القانون أو البيئة التشريعية إلى ورقة إستراتيجية رابحة للمؤسسة. مما يؤدي بالضرورة إلى إعادة التفكير في طرق إدارة المعلومات القانونية التي تكتسي بعدًا أفقيًا، وبالتالي لا تصبح حكرًا على الإدارة القانونية للمؤسسة لتضم كافة الإدارات التنفيذية والوظائفية.

---

(٨١) ومن ذلك جواز السفر الأوروبي الذي يسمح لمؤسسة استثمار حصلت على اعتماد في موطنها الأصلي العضو في الاتحاد الأوروبي أن تعرض خدمات استثمارية أو تمارس أنشطة استثمارية في كافة أنحاء الاتحاد الأوروبي دون أن تحتاج إلى موافقة منفصلة من السلطة المختصة في البلد العضو الذي ترغب أن تقدم فيه مثل هذه الخدمات أو ممارسة مثل هذه الأنشطة، ينظر بهذا الشأن الجريدة الرسمية للإتحاد الأوروبي بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠٠٤م:

Directive 2004/39/CE du parlement européen et du conseil du 21 avril 2004 concernant les marchés d'instruments financiers, Journal officiel de l'Union européenne, 30 avril 2004, L 145/3.

(٨٢) وبالخصوص خطر النزاعات، فماذا يكون موقف المؤسسة المالية الإسلامية إذا تعرضت لنزاع في بلد غير إسلامي، وأحيلت القضية إلى محكمة قضائية محلية، وصدر بشأنها قرار لا يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؟ ينظر بهذا الصدد تقرير لجنة التمويل الإسلامي بمنظمة باريس أوروبلاس:

Commission sur la finance islamique, *Rapport du Groupe de travail sur le droit applicable et le règlement des différends dans les financements islamiques*, Paris Europlace, 21 septembre 2009.

أما إذا نشأ نزاع بين أطراف تختار تطبيق الشريعة الإسلامية في فض النزاعات عن طريق المصالحة والتحكيم، فيمكن اللجوء إلى المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم بدبي.

ولا يمكن للقانون أن يتحول إلى أداة إستراتيجية إلا إذا أخذت أدوات الهيكلة المالية بعين الاعتبار ثقافة المؤسسة المالية الإسلامية وليس فقط العناصر القانونية والمالية المحضة. فالتنسيق بين مختلف الإدارات يساهم في نقل المعلومة القانونية الضرورية لاتخاذ القرار الاستراتيجي مع مراعاة معايير السلامة الشرعية.

ماذا يمكن أن يقدمه التمويل الإسلامي للجيواقتصاد؟

يمكن للتمويل الإسلامي أن يفتح آفاقًا بحثية للجيواقتصاد لتعزيز بعض الأطروحات ومراجعة بعضها الآخر أو على الأقل لضبط مجالاتها التطبيقية. ومن الإضافات التي يتيحها التمويل الإسلامي للحقل المعرفي الجيواقتصادي ما يلي:

۞ من مفارقات التمويل الإسلامي في فرنسا أن المصارف الفرنسية الكبرى التي فتحت نوافذ إسلامية في منطقة الخليج أو في بريطانيا(٨٣)، لم تتجرأ حتى الآن على فتح نوافذ مثيلة في فرنسا لأنها تخشى على سمعتها، بينما تسعى الحكومة الفرنسية إلى استقطاب المصارف الإسلامية بفرنسا.

وهذا يدل من الناحية الجيواقتصادية على ما يلي:

• إن الإستراتيجية التنافسية للمصارف الفرنسية الكبرى في الخارج لا تتفق بالضرورة مع سياسة السلطات الفرنسية لتعزيز جاذبية النظام المالي الفرنسي.

• إن العنصر الجيواقتصادي لم يصل بعد في فرنسا إلى حد التأثير على العنصر الجيواجتماعي والعنصر الجيوثقافي. ويتمثل العنصر الجيواجتماعي هنا في خشية المصارف الفرنسية الكبرى من أن تتهم بالتحريض على الطائفية. أما العنصر الجيوثقافي فيتمثل في النظر إلى الإسلام بأنه دين غريب على الإرث الثقافي الفرنسي الذي يستمد جذوره من الديانتين اليهودية والنصرانية والحضارتين اليونانية والرومانية.

۞ إن الصراع الجيواقتصادي اكتسح حقل التمويل البديل، والتمويل الأخلاقي، والتمويل الإسلامي لدمجه في منظومة التمويل المعولم.

---

(٨٣) وهي مصرف الائتمان الزراعي (Crédit Agricole) عبر فرعه للتمويل والاستثمار " Crédit Agricole Corporate and Investment Bank" المسمى سابقا كيلون (Caylon)، وبنبي باريبا (PNB Paribas) عبر فرعه لإدارة المخاطر في الاستثمارات البديلة "SGAM Al"، وسوسيتي جنيرال (Société Générale) عبر فرعه نجمة (Najmah).

ويستدعي هذا الواقع الجديد - نظرًا لطبيعة وخصائص التمويل الإسلامي - منظومة خاصة بالذكاء الاقتصادي والذكاء الأخلاقي والذكاء القانوني تقف من خلالها المصارف الإسلامية على واقع وتطور محيطها الجيواقتصادي لتتمكن من تعزيز وضعيتها التنافسية، وحماية أمنها الشرعي، وضمان سلامتها الشرعية.

ويتضمن رأس مال المؤسسة أصولاً مادية وأصولاً غير مادية مثل المهارات والقدرة على الابتكار، والموارد المعلوماتية، والسمعة الأخلاقية. وأصبح رأس المال الأخلاقي جزءًا لا يتجزأ من الميزة التنافسية، وبالتالي فإن الدفاع عنه لا يقل أهمية عن حماية العلامات التجارية، وبراءات الاختراع، والمعلومات السرية، والنظم الإستراتيجية.

ولا يقتصر الأمن الأخلاقي هنا على الوقاية من الفساد ومحاربة تبييض الأموال كما هو الحال في عالم الأعمال التقليدي(٨٤)، بل يتضمن أيضًا مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية على مستوى المدخلات والمخرجات(٨٥).

۞ يرى بعض الباحثين في التمويل الإسلامي أن تعامل فرنسا مع القضايا الإسلامية فيه بعض التناقض(٨٦). فبينما تبذل الحكومة الفرنسية الحالية كل ما في وسعها لاستقطاب التمويل الإسلامي، تسعى في الوقت نفسه لإصدار قانون يحظر ارتداء النقاب. وهي تتحدى بذلك رأيًا أبداه مجلس الدولة بافتقار هذا المشروع إلى مستند قانوني قوي مع احتمال الطعن فيه أمام المجلس الدستوري والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وفي السياق نفسه تتساءل الصحفية الفرنسية بنديكت شارل (Bénédicte Charles) في مقالة عن التمويل الإسلامي بقولها: "كيف يمكن تبرير أننا نقبل في المسائل المالية ما نرفضه في مكان آخر باسم مبدأ العلمانية الجمهوري؟ إن الشريعة، حتى عندما تطبق على المنتجات المصرفية، تبقى الشريعة: وهي مجموعة من القوانين القائمة على أساس

---

(84) Philippe Montigny, *L'intelligence éthique, une nouvelle dimension de l'IE*, RIE, mai-juin 2007, pp. 42-45.

(٨٥) تفرق أدبيات التمويل البديل في فرنسا بين التمويل القائم على الأخلاقيات (*finance éthique*) الذي يركز على المدخلات كتحريم الخمر، وصناعة الأسلحة والجنس وبين التمويل المسؤول اجتماعيا الذي يركز على المخرجات وفق معايير اجتماعية وبيئية وإنسانية محددة. أما التمويل الإسلامي، فيراعي في آن واحد المخرجات والمدخلات التي تتضمن معايير حسية مثل تحريم الخمر والخنزير ومعايير معنوية مثل تحريم الربا والغرر والقمار.

(86) Ibrahim Cekici, *Finance islamique* : *Problème de fond ou de formes(s) ?*, Les Cahiers de la finance islamique, n°2, décembre 2009, p. 2.

ديني يتناقض غالبًا بشكل جلي مع قوانين الجمهورية. إن تطبيق الشريعة [في فرنسا] على المال ورفضها عندما يتعلق الأمر بوضع المرأة: هذا ما يسمى التنافر الإدراكي[٨٧]"[٨٨].

إن هذه المعلومات صحيحة لكن قراءتها لا تأخذ بعين الاعتبار البعد الجيومعرفي - المتعدد الأشكال - الذي يحكم العلاقات الدولية اليوم. فملف التمويل الإسلامي يندرج في الصراع الجيواقتصادي، بينما يندرج ملف النقاب في الصراع الجيوسياسي والجيوثقافي. من المنظور الجيوسياسي، يستخدم حزب اليمين الحاكم قضية النقاب لحسابات انتخابية بحتة نظرًا لتراجع شعبيته في الشهور الأخيرة. أما من المنظور الجيوثقافي، فإن انتشار الزي الإسلامي يُجسِّد - في نظر النخبة السياسية الفرنسية - تراجع الإشعاع الثقافي لفرنسا في الداخل وفي الخارج.

من جهة أخرى يرى السياسي الفرنسي هنري إيمانويلي (Henri Emmanuelli) أن فرنسا تسعى لجذب المسلمين الأغنياء بينما تطرد في نفس الوقت الفقراء، وهذا أمر مثير للصدمة في نظره[٨٩]. في سياق المثال السابق يظهر أن استقطاب رؤوس الأموال الإسلامية لتعزيز تنافسية النظام المالي الفرنسي يندرج في الصراع الجيواقتصادي، أما طرد المهاجرين غير الشرعيين فيخضع لحسابات جيوسياسية، وجيوثقافية، بل جيوعرقية في بعض الأحيان على خلفية مؤداها أن السكان الأصليين للقارة الأوروبية ينحدرون من العرق الأبيض.

۞ تنبأ بعض المنظرين للفكر الجيواقتصادي بأن الجيواقتصاد سوف يزيح الجيوسياسة أو أنه على الأقل سوف يأخذ ثقلا أكبر من الجيوسياسة. لكن آخر تطورات ملف التمويل الإسلامي في فرنسا تدل - من الناحية التشريعية - على عدم تحقق هذا الأمر وأن ثقل الجيوسياسة لا زال يتجاوز ثقل الجيواقتصاد.

فبالرغم من أن الحكومة الفرنسية أخذت على عاتقها ترقية التمويل الإسلامي وإزالة العوائق التشريعية والتصويت في البرلمان الفرنسي على قانون يسمح بإصدار الصكوك

---

(٨٧) التنافر الإدراكي (cognitive dissonance) نظرية وضعها الباحث الأمريكي في علم النفس الاجتماعي ليون فستنغر (Leon Festinger) (١٩١٩-١٩٨٩م): وهي حالة تتضمن انشغال الفرد ذهنيا بمسألتين تحتلان نفس الأهمية لديه، بيد أن هاتين المسألتين متناقضتان في طبيعتهما.

(88) Bénédicte Charles, *Finance islamique: Lagarde tente de passer en Loucedé,* Marianne, 21 octobre 2009.

(٨٩) عبد الرزاق بلعباس، مواقف السياسيين الفرنسيين من التمويل الإسلامي، حوار الأربعاء رقم ٤، ١٤٣٠/١١/٩هـ - ٢٠٠٩/١٠/٢٨م، ص ١٥.

الإسلامية في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩م، فإن الحزب الاشتراكي قدم - لحسابات سياسية - طعنا للمجلس الدستوري. وبعد دراسة طعن المعارضة ورد الحكومة عليه رفض المجلس الدستوري نص القانون في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩م[٩٠]. وهذا يدل على أن القائمين على ملف التمويل الإسلامي بالغوا في تقديرهم لثقل الجيواقتصاد انطلاقًا من تصور مفاده أن هاجس التنافسية هو مسألة تمس الأمن القومي وتستلزم التجرد من الانتماءات الحزبية الضيقة. وعليه فإن ثقل الجيواقتصاد لم يصل إلى حد يمكنه من التأثير على الحقل الجيوسياسي، والجيوثقافي، والجيوتشريع.

إن هذه الأمثلة المستقاة من واقع التمويل الإسلامي في فرنسا تدل على ترابط بين حقول الجيوسياسة، والجيواقتصاد، والجيوثقافة والجيوتشريع بحيث لا يستغني أحدها عن الآخر، لكن بدرجات مختلفة وبعلاقات ديناميكية معقدة ومتغيرة. وعليه فإن لعبة النفوذ والتأثير على تدفقات التمويل الإسلامي في فرنسا لا تزال مفتوحة لمن يحسن فهم قواعدها وفن التعامل معها بواقعية وتدرج، فيجمع بين الحفاظ على هويته والتلاؤم مع الوسط الذي يعيش فيه.

النتائج والتوصيات

تتلخص أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الورقة في النقاط التالية:

النتائج

- تشكل المقاربة الجيواقتصادية إطارًا نظريًا جديدًا أكثر ارتباطًا بالواقع مقارنة بالمقاربة النيوكلاسيكية التي تحجب علاقات القوى والسيطرة والنفوذ.
- إن المقاربة الجيواقتصادية كممارسة ليست جديدة، لكن الجديد فيها يكمن في أن الظروف الدولية لترويجها أصبحت أكثر ملاءمة تحت هاجس التنافسية التي تحولت إلى مسألة أمن قومي.
- الجيواقتصاد - حسب التعريف الذي اقترحته هذه الورقة - هو دراسة تدفقات حقل معين، وتفاعلات العناصر والأطراف الفاعلة فيه، وقدرتها على التأثير و/أو عدم التأثير على مسار هذه التدفقات.

---

(٩٠) عبد الرزاق بلعباس، إشكالية إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي، حوار الأربعاء رقم ٩، ١٤٣٠/١٢/٢٨هـ - ٢٠٠٩/١٢/١٦م.

• إن علاقة التمويل الإسلامي بالمقاربة الجيواقتصادية - من الناحية المعرفية - هي علاقة أخذ وعطاء على غرار الحركة النواسية. فكما أن المقاربة الجيواقتصادية تتيح آفاقا بحثية جديدة للتمويل الإسلامي، فإن هذا الأخير يفتح أيضًا آفاقا بحثية جديدة للجيواقتصاد.

• إن التمويل الإسلامي أصبح ساحة للصراع الجيواقتصادي بين الدول التي تسعى لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من جهة وللصراع بين الدول والمؤسسات المالية من جهة أخرى. وعليه فلا بد من تكوين منظومة متكاملة مختصة في الذكاء الاقتصادي، والذكاء القانوني، والذكاء الفقهي.

• إن مفهوم "الذكاء الفقهي" في المعاملات المالية - الذي يعرض لأول مرة في هذه الورقة - ينطلق من فكرة مؤداها أن الاقتصار على إنتاج الفتوى لم يعد كافيًا في ظل الصراع الجيواقتصادي حيث تسعى الأطراف الفاعلة إلى التأثير على مسار تدفقات الفتوى المالية بما يخدم مصلحتها الخاصة ويعظم أرباحها. فالأمر يتطلب أيضًا القدرة على التأثير على هذه الأطراف الفاعلة. وهنا يكمن دور الذكاء الفقهي من خلال استقصاء، وجمع، وتحليل، وتفسير منظم للمعلومات الاستراتيجية المتعلقة بصناعة الفتوى المالية من أجل استكشاف استراتيجيات الأطراف الفاعلة التي تؤثر على تدفقاتها، وتقويم قدراتها الحقيقية، وتشخيص جوانب القوة والضعف لديها، وتحديد الاستراتيجيات المناسبة للاستفادة من هذه الجوانب على مستوى المدخلات والمخرجات.

• إن الحكومة الفرنسية تطبق على التمويل الإسلامي سياسة قوة الذكاء (smart power) التي تجمع بين القوة الناعمة (soft power) والقوة الصلبة (hard power). فمن جهة تندرج تصريحات السياسيين الفرنسيين لاحتضان التمويل الإسلامي في إطار القوة الناعمة ولا علاقة لها بتبني النظام المالي الإسلامي أو الشريعة الإسلامية كما تشير بعض الكتابات في الاقتصاد الإسلامي. ومن جهة أخرى تسعى السلطات الفرنسية لتوجيه تدفقات التمويل الإسلامي نحو مسلك معين في إطار القوة الصلبة بخلفية حماية القطاعات الإستراتيجية وحفظ الأمن الاقتصادي القومي.

• إن سياسة قوة الذكاء مفيدة من حيث أنها تدمج التمويل الإسلامي في الخطاب الدبلوماسي الفرنسي الموجه لدول الخليج باعتباره جزءًا لا يتجزأ من اقتصاديات المنطقة.

التوصيات

• تحسيس المؤسسات التي تعرض شهادات في التمويل والمصارف الإسلامية بإدراج مادة "جيواقتصاد التمويل الإسلامي" في برامجها.

• تنظيم ندوة عن البعد الجيواقتصادي للتمويل الإسلامي يتم من خلالها تحسيس الأطراف الفاعلة من باحثين، وطلاب، ومدربين، ومتمرسين، وخبراء في الرقابة الشرعية بالبعد الجيواقتصادي للتمويل الإسلامي وفرصه وتحدياته.

• إنشاء ماجستير تنفيذي في "جيو تمويل الإسلامي والذكاء الاقتصادي " Islamic Geo-Finance and Competitive Intelligence" لتوفير الموارد البشرية المتخصصة التي تتولى رصد كل ما يتعلق بجيواقتصاد التمويل الإسلامي ورسم خطة إستراتيجية مستقبلية للصناعة المصرفية الإسلامية في هذا المجال. وسوف تكون المؤسسة التي تنشئ مثل هذه الشهادة رائدة في هذا المجال.

• إدراج مواضيع بحثية جديدة في قائمة الأبحاث المقترحة من قبل مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي. ومن هذه المواضيع التي يمكن أن تعالج ضمن رسالة ماجستير أو دكتوراه أقترح ما يلي:

- أثر الصراع الجيواقتصادي على صناعة الفتوى المالية.
- التمويل الإسلامي والذكاء الاستراتيجي.
- التمويل الإسلامي: من الجيوسياسة إلى الجيواقتصاد.

وقد اقترحت مواضيع أخرى في هذا المجال على طلبة ماجستير التمويل الإسلامي في جامعة ستراسبورغ بفرنسا وماجستير الاقتصاد والتمويل الإسلامي بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي بباريس منها:

- التمويل الإسلامي: رهان جيواقتصادي بين فرنسا وبريطانيا.
- الأبعاد الجيواقتصادية للتمويل الإسلامي في الأدبيات الفرنسية.
- التمويل الإسلامي والذكاء الأخلاقي.

الملحق رقم (١)
تأسيس الجيواقتصاد

مؤسسات دراسات وبحوث واستشارات

١) معهد شواسول للسياسة الدولية والجيواقتصاد[٩١] الذي أسس بباريس في البداية في عام ١٩٩٧م تحت اسم المعهد الأوروبي للجيواقتصاد[٩٢].

٢) مدرسة الحرب الاقتصادية[٩٣] بباريس.

٣) مركز موريس غرينبرغ للدراسات الجيواقتصادية الذي أسس في عام ٢٠٠٠م، وهو تابع لمجلس العلاقات الخارجية بالولايات المتحدة[٩٤].

٤) كلية الجيواقتصاد[٩٥] التي أنشئت في عام ١٩٩٩م في جامعة ميغاتراند ببلغراد بسربيا. وتمنح شهادات في هذا التخصص على مستوى البكالوريوس (٤ سنوات)، والماجستير (سنة) والدكتوراه (٣ سنوات).

٥) قسم الجيواقتصاد، واللسانيات، والدراسات التاريخية والإحصائية للتحليل الإقليمي في جامعة لاسبيونزا بروما[٩٦].

جمعيات

جمعية أنتيوس لترقية الجيوسياسة والجيواقتصاد[٩٧] التي تنظم منذ ٢٠٠٩م ملتقى سنويًا للجيوسياسة والجيواقتصاد بالتعاون مع المنشورات الجامعية لفرنسا ومدرسة إدارة الأعمال لمدينة غرونوبل بفرنسا.

شهادات الماجستير التنفيذي

١) ماجستير الجيواقتصاد التطبيقي (Géoéconomie appliquée) في معهد العلوم السياسية بمدينة بوردو (Bordeaux) الفرنسية.

---

(91) Institut Choiseul pour la politique internationale et la géoéconomie - Paris.
(92) Institut Européen de Géoéconomie - Paris.
(93) Ecole de Guerre Economique - Paris.
(94) The Maurice R. Greenberg Center for Geo-economics Studies - Council on Foreign Relations.
(95) Faculty of Geo-Economy, Megatrend University, Belgrade.
(96) Department of Geoeconomics, Linguistic, Statistical and Historical Studies for Regional Analysis / Universitá La Sapienza Roma.
(97) Association Anteios pour la promotion de la géopolitique et la géoéconomie.

٢) دبلوم الجيواقتصاد والذكاء الاستراتيجي (Géoéconomie & Intelligence stratégique) في معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية (IRIS) بباريس.

٣) ماجستير الجيواقتصاد والذكاء الاقتصادي (Géoéconomie et Intelligence économique) في المعهد الكاثوليكي بباريس.

٤) شهادة الدراسات العليا في الدراسات الجيوسياسية والجيوستراتيجية المتضمنة لست تخصصات منها الجيواقتصاد والذكاء الاقتصادي في أكاديمية باريس للعلوم الجيوسياسة [٩٨].

التدريب

١) دورة تدريبية في "التحليل الجيواقتصادي" (Geo-Economic Analysis) نظمها مكتب إكيليبري (Equilibri) الإيطالي في ميلانو (إيطاليا).

٢) دورة تدريبية عنوانها "مدخل إلى الجيواقتصاد والذكاء الاقتصادي" ينظمها المركز الدولي للدراسات الجيوسياسية في جنيف بسويسرا في ١٦ يوليو ٢٠١٠م[٩٩].

٣) دورة تدريبية في الذكاء الاقتصادي تتضمن الجيواقتصاد ينظمها معهد العلوم السياسية بباريس في ١١-١٢ أكتوبر ٢٠١٠م.

التدريس

١) تدريس مادة بعنوان "أثر التغير الجيواقتصادي منذ نهاية الحرب الباردة"[١٠٠] في معهد الدراسات الاقتصادية والسياسية في كمبريدج ببريطانيا.

٢) تدريس مادة "جيوسياسة وجيواقتصاد الصراعات" ضمن ماجستير الأمن الدولي والدفاع بجامعة غرونوبل (فرنسا).

٣) تدريس مادة بعنوان "علم السياسة والجيواقتصاد" في الجامعة الدولية بجنيف بسويسرا[١٠١].

---

(98) Diplôme de 3ème cycle en Etudes Géopolitiques et Géostratégiques, option Géoéconomie et intelligence économique – Académie de Géopolitiques de Paris.

(99) International Centre for Geopolitical Studies.

(100) *The impact of geo-economic change since the end of the cold war* - The Institute of Economic and Political Studies

(101) *Politics and Geoeconomics* - International University in Geneva.

٤) تدريس مادة بعنوان "الجيواقتصاد العالمي" ضمن ماجستير جيواستراتجية العولمة والتنمية بجامعة باريس ٢[١٠٢].

٥) تدريس مادة بعنوان "الجيواقتصاد العالمي" ضمن ماجستير الدفاع والجيواستراتيجية والديناميكيات الصناعية بجامعة باريس ٢[١٠٣].

٦) تدريس مادة بعنوان "الجيواقتصاد الإقليمي" ضمن ماجستير الجغرافية بجامعة باريس ١ بونتيون السوربون[١٠٤].

٧) تدريس مادة جيواقتصاد الديناميكيات المتوسطية ضمن ماجستير الدراسات السياسية والدولية في جامعة وسفورد في جنيف بسيويسرا[١٠٥].

٨) تدريس مادة بعنوان "الجيواقتصاد والحرب الاقتصادية" ضمن ماجستير "الذكاء الاقتصادي والتنافسية" في مدرسة التجارة في مارن لافالي بفرنسا[١٠٦].

٩) تدريس مادة بعنوان "الجيواقتصاد والعولمة والصراعات الاقتصادية" ضمن الماجستير في استراتيجية الذكاء الاقتصادي الذي تنظمه مدرسة إدارة الأعمال (ELSCA) بالتعاون مع مدرسة الحرب الاقتصادية بباريس[١٠٧].

الكراسي العلمية

استكتاب بحث بعنوان "الجيوسياسة في سياق ما بعد الحرب الباردة: من الاعتبارات الجيواستراتيجية إلى الاعتبارات الجيواقتصادية ؟" ضمن الكرسي العلمي في الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية في جامعة الكبيك بكندا[١٠٨].

---

(102) *Géoéconomie mondiale* – Géostratégie de la mondialisation et développement - Université Panthéon – Assas Paris 2.

(103) *Géoéconomie mondiale - Master Défense, géostratégie et dynmaiques industrielles* – Université Panthéon – Assas Paris 2.

(104) *Géoéconomie régionale* – Université de Paris 1 Panthéon Sorbonne.

(105) *Géo économie des dynamiques transméditerranéennes* – Master in Political and International Studies, option Europe and Mediterranean Context, Université Wesford Genève.

(106) *Géoéconomie et guerre économique* - Master Intelligence économique et compétitivité – ISEAM Marne-La-Vallée / Paris.

(107) *Géoéconomie, globalisation et conflits économiques* - Master Stratégie d'intelligence économique – ESLSCA – EGE.

(108) Jean-François Gagné, *Geoplitics in a Post-Cold War Contexte*: *From Geo-Strategic to Geo-Economic Considerations,* Raoul Dandurand Chair of Strategic and Diplomatic Studies, University of Québec at Montréal.

المؤتمرات

١) مؤتمر عن "طرق ونظريات الجيواقتصاد الإقليمي" نظم في ٢٠٠٧م بمركز دراسات وأبحاث الجبال الجافة والمتوسطية بمدينة براديل الفرنسية[١٠٩].

٢) مؤتمر عن "الشركات وجيوسياسة الأقاليم" تنظمه جامعة نانسي ٢ بفرنسا من ٩ إلى ١٠ سبتمبر ٢٠١٠م. وتتمحور إشكاليته العلمية حول السؤال التالي: "الجيوسياسة، والاقتصاد السياسي والجيواقتصاد: عمّ نتحدث؟"[١١٠]. وهذا يؤكد أن موقع الجيواقتصاد من التخصصات الأخرى ذات الصلة لا يزال موضع نقاش.

الأربعاء في ١٤٣١/٥/٢١هـ
٢٠١٠/٥/٥م

Dr Abderrazak Belabes
abelabes@kau.edu.sa

(109) *Méthodes et théories de la géoéconomie territoriale* – Centre d'Etudes et de Recherches sur les Montagnes Sèches et Méditerranéennes, Le Pradel.

(110) Colloque international *Firmes, géopolitique et territoire*, Université de Nancy 2, 9 et 10 septembre 2010.

Islamic Finance From Geo-Economic Perspective

Dr. Abderrazak Belabes
abelabes@kau.edu.sa

Abstract: *This paper seeks to go beyond the predominant reading of the Islamic finance map in the West, between the theories of fascination (conviction of the credibility of the Islamic economics principles) and conspiracy (the seizing of the savings of Muslims), through the geoeconomics approach.*

The paper reveals that the Islamic finance and the Shariah boards became a field of the struggles power between different actors, governments, supervisory authorities, major conventional banks, international law firms, international finance corporations, etc.

The Islamic economics must deal with this new reality from a strategic perspective and long-term plan to enrich its analytical box with new tools like competitive intelligence, soft power, ethical intelligence, legislative intelligence and ethical security.

Keywords: *Islamic finance – Geo-economics – competitive intelligence – fiqh intelligence – soft power – smart power*